جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة ـ

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان :علوم اقتصادية ،علوم التسيير وعلوم التجارية

الشعبة : العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي بنكي

بعنوان

تحليل الأداء المالي للبنوك التجارية في ظل قانون النقد والقرض

دراسة مقارنة بين البنوك العاملة في الجزائرخلال الفترة:2009-2016

من إعداد الطالبة: سهام طابون

نوقشت وأجيزت بتاريخ :21 /2018/05

أمام اللجنة المكونة من :

الأستاذ(ة) سارة لحيمر.....جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....رئيسا

الدكتور / عبدالباقي بضياف.....جامعة قاصدي مرباح ورقلة.....مشرفا

الأستاذ / خليفة لخميسي..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....مناقشا

السنة الجامعية:2018/2017

جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة ـ

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان :علوم اقتصادية ،علوم التسيير وعلوم التجارية

الشعبة : العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي بنكي

بعنوان

تحليل الأداء المالي للبنوك التجارية في ظل قانون النقد والقرض

دراسة مقارنة بين البنوك المحلية والبنوك الاجنبية

دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة:2009-2016

من إعداد الطالبة: سهام طابون

نوقشت وأجيزت بتاريخ :2018/05/21

أمام اللجنة المكونة من :

الأستاذ(ة) سارة لحيمر.....جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....رئيسا

الدكتور / عبدالباقي بضياف.....جامعة قاصدي مرباح ورقلة.....مشرفا

الأستاذ / خليفة لخميسي..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....مناقشا

السنة الجامعية:2018/2017

الإهداء

أهدي هذا المجهود إلى من رضى الله من رضاهم

إلى سيدة النساء ، إلى العظيمة في عطائها ، إلى نور الحياة وبهجتها ،

إلى التي أعطتنا من روحها لتبقى أرواحنا

❁❁ أمـــي ❁❁ ﴿حفظها الله﴾

إلى خير الآباء ، إلى من كان عظيما في عطائه ، إلى نور الحياة وبهجتها ،

إلى الذي ضحى من اجلنا بالغالي والنفيس

❁❁ أبـــي ❁❁ ﴿حفظه الله﴾

الى سندي في الحياة إخوتي وأخواتي كل باسمه حفظهم الله .

إلى الأستاذ الفاضل : الدكتور عبد الباقي بضياف

إلى كل أفراد العائلة والأهل والأقارب

إلى كل الزملاء

والى كل من أعاننا على انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

طابون سهام

الشكر

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا ، والقائل في محكم تنزيل

﴿﴿ إِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ . . . . ﴾﴾ (7) سورة إبراهيم

كما نتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ المشرف : " الدكتور **عبدالباقي بضياف**" الذي سهل لنا طريق العمل ولم يبخل علينا بنصائحه القيمة ، فوجهنا حين الخطأ وشجعنا حين الصواب ، فكان نعم المشرف

ولا ننسى أن نتقدم بكل احترامنا إلى من ساعدنا ، من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع .

وفي الأخير نحمد الله جلا وعلا الذي انعم علينا بإنهاء هذا العمل .

طابون سهام

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه مجموعة من عوامل المحيط المالي على الأداء المالي وذلك لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر والمتمثلة في (بنك الوطني الجزائري, بنك الخارجي الجزائري, بنك الخليج , بنك سوسييتي جنرال) خلال الفترة (2009-2016) وذلك في ظل قانون النقد والقرض 10/90, أي خلال التحولات الاقتصادية المتمثلة في الإصلاحات التي تشهدها الجزائر نحو اقتصاد السوق,وذلك من خلال قياس المتغيرات المستقلة (كفاية رأس المال, السيولة) والمتغير التابع(العائد على حقوق الملكية) وذلك من اجل تبيين البنك الأكثر كفاءة في تحقيق أفضل ربحية مقارنة بين البنوك التجارية.

وقد أظهرت النتائج ان البنوك الأجنبية أكثر كفاءة في الاداء من البنوك المحلية.

الكلمات المفتاحية: قانون النقد والقرض, إصلاحات بنكية, الربحية. تحليل المالي.

Abstract

The present study aims at identifying and measure the impact of a set of factors of financial environment on the financial performance of a sample of commercial banks operating in Algeria (Algerian National Bank, foreign bank of Algeria, the Gulf Bank, bank Societe Generale) during the period lasting from2009 to 2016, Under the currency loan law of 90/10, which during the economic transformations of the financial for economic of market ,this is done through independent measurement the variables (capital adequacy, liquidity) and the dependent variable (ROE) in order to identify which bank perform better in achieving profitability comparison to other commercial banks.

The results showed that foreign banks more efficient in performance of local banks.

Keywords: monetary law and loan, Bank reforms, profitability. Financial analysis.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء	II
الشكر والعرفان	III
الملخص	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VI
قائمة الاختصارات والرموز	VII
قائمة الملاحق	VII
المقدمة	ب
الفصل الاول: إصلاحات النظام النقدي الجزائري و تحليل الاداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر	
تمهيد	02
المبحث الأول: التطور التاريخي لإصلاح النظام النقدي الجزائري وتحليل الاداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر	03
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	23
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: دراسة مقارنة بين البنوك التجارية المحلية والبنوك الأجنبية في ظل قانون النقد والقرض	
تمهيد	30
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	31
المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها	33
خلاصة الفصل	39
الخاتمة	41
المراجع	44
الملاحق	48
الفهرس	53

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الفصل الاول		
1-1	نسب الربحية للبنوك التجارية	20
2-1	نسب السيولة للبنوك التجارية	21
3-1	نسب كفاية رأس المال	22
4-1	مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	26
الفصل الثاني		
1-2	عرض للبنوك التجارية عينة الدراسة	31
2-2	المتغيرات المستقلة	32
3-2	تطور العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية عينة الدراسة خلال فترة 2009-2016	34
4-2	المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة	35

قائمة الأشكال البيانية		
الرقم	**عنوان الشكل**	**الصفحة**
الفصل الأول		
1-1	النظام المصرفي الجزائري وأجهزة الرقابة بموجب القانون12/86	08
2-1	النظام المصرفي والمالي لسنة 1988	10
3-1	الهيكل البنكي بعد صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990	15
الفصل الثاني		
1-2	متوسط قيم العائد على حقوق الملكية مقارنة بالمتوسط العام	36
2-2	متوسط كفاية رأس المال مقارنة بالمتوسط العام	36
3-2	متوسط نسبة السيولة مقارنة بالمتوسط العام	37

جدول الرموز

الرمز	اسم
BNA	بنك الوطني الجزائري
BEA	بنك الجزائر الخارجي
AGB	بنك الخليج
SGA	بنك المؤسسة العامة الجزائرية
ROE	معدل العائد على حقوق الملكية
LQ	السيولة النقدية
CA	كفاية رأس المال

مقدمة

توطئة.

يعد الجهاز المصرفي الجزائري من أهم الركائز التي تساهم في تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي, ونظرا للاختلالات والعجز الكبيرين اللذين عرفهما القطاع المصرفي في مرحلة التسيير المخطط مركزيا كان لابد من القيام بعملية الإصلاح المصرفي والنقدي لتفادي مثل هذه الاختلالات, وكذلك لدعم الاتجاهات الجديدة المتمثلة في التوجه نحو اقتصاد السوق.

وعلى هذا الاطار عملت الجزائر على العديد من الإصلاحات منذ الاستقلال انتهجت سياسة التخطيط وفقا للمنهج الاشتراكي، مما خلق نوعا من المقارنة بين نظام مصرفي قائم على أساس ليبرالي، ومنهج اقتصادي مبني على أساس التخطيط .الأمر الذي شوه عمل المنظومة المصرفية وغلب الوظيفة الإدارية على الوظيفة التجارية، ولكي تعطي للبنك المركزي دور أكثر فعالية من أجل التحكم في السيولة النقدية، والرقابة على التمويل والائتمان، وبالتالي الرقابة على البنوك، كان لابد من القيام بعدة إصلاحات نقدية كان أهمها الإصلاح النقدي لسنة 1990 والذي اعتبر حجر الزاوية في بناء صرح نظام بنكي متطور، وكل ذلك من أجل تحقيق الاستقرار النقدي وتعبئة المدخرات للبنوك التجارية.

حيث يعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها احد الأهداف الأساسية التي تسعي إليه البنوك التجارية إذ أن تحقيق مثل هذه الأرباح يمكنها من المحافظة على إستمراريتها وبقائها وتدعيم مركزها المالي، وزيادة حقوق ملكيتها وتعزيز ملاءتها وسيولتها مما تزيد من قدرتها على مواجهة الأخطار والالتزامات التي تواجهها وذلك خلافا للخسائر التي تؤدي إلى تأثير على أوضاع المصارف المالية بتدهورها وتأكل حقوق ملكيتها وتعرضها للعسر المالي والتعثر مما قد يقضي إلى تصفيتها,

وتعد عملية تحليل الأداء المالي للمصارف التجارية من أهم العمليات التي تمكن من الوصول الى معرفة واقع الأداء الذي تمارسه المصارف التجارية وتحديده ومعرفة الموقع ضمن الهيكل المصرفي المحلي والدولي والإقليمي.

ولهذا تسعى البنوك التجارية الى استخدام معايير الأداء المالي كمقياس لأداء المصرف حيث تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بان المصرف يسير في الاتجاه الصحيح، فهي تعطي فكرة عامة عن مدى كفاءة هذا المصرف في إدارة مشاريعه.

ومما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للموضوع بالشكل التالي:

في ظل إصلاحات قانون النقد والقرض هل البنوك التجارية الجزائرية المحلية أفضل أداء من البنوك الأجنبية؟

وبالتالي يتفرع عن تساؤل أعلاه الى أسئلة فرعية تدور حول النقاط التالية :

- هل ربحية البنوك المحلية وقوتها الايرادية أفضل من البنوك الأجنبية؟
- هل سيولة البنوك المحلية وملاءتها أفضل من البنوك الأجنبية؟
- هل كفاية رأس المال للبنوك المحلية اكبر من البنوك الأجنبية؟

وكمحاولة أولية سنضع بعض الفرضيات للتساؤلات المطروحة:

- ربحية البنوك المحلية وقوتها الإرادية أفضل من البنوك الاجنبية؛
- سيولة البنوك المحلية وملاءتها أفضل من البنوك الأجنبية؛
- كفاية رأس المال للبنوك المحلية اكبر من البنوك الأجنبية.

مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع البحث له أسباب موضوعية وأخري ذاتية وهي كالتالي:

- اقتراح من طرف الأستاذ المشرف؛
- الرغبة الشخصية للبحث في هذه الموضوع؛
- لأنه في مجال التخصص، و من المواضيع المهمة التي تخدم الجهاز المصرفي؛
- أهمية الموضوع في ظل التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة، وللوقوف على أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر لمواكبة هذه التحولات ومدى مساهمتها في تحقيق ربحية البنوك التجارية .

أهداف الدراسة:

- التعرف على الإصلاحات النظام النقدي التي تعمل على تهيئة المناخ لعمل البنوك التجارية؛
- إلقاء الضوء على تكيف البنوك التجارية في ظل إصلاحات النظام النقدي؛
- معرفة ادوات التحليل المالي ودراسة المؤشرات التي تستخدم لقياس اداء المصارف؛
- تحليل الاداء المالي لعينة من البنوك التجارية ومقارنتها ببعضها البعض؛
- تصنيف البنوك بحسب الأفضلية في الأداء من خلال المؤشرات المالية ومن ثم اختيار البنك الأفضل؛
- الخروج بتوصيات من شانها المحافظة على أرباح المصارف التجارية وتحسين ربحيتها.

اهمية الدراسة:

- تأتي الأهمية في تسليط الضوء على أهم هذه الإصلاحات التي تمثل مرحلة انتقالية لاقتصاد الجزائري؛
- تقييم أهم الإصلاحات التي طرأت على نظام النقدي ومعرفة تأثيرها على ربحية البنوك التجارية؛
- و تأتي أهميته أيضا في تعرف على الجهاز المصرفي وفعاليته بالتأثير على تعبئة المدخرات للبنوك التجارية؛
- معرفة أي البنوك له القدرة عل تعبئة مدخراته بشكل افضل في ظل قانون النقد والقرض.

حدود الدراسة:

- **الحدود مكانية:** كانت الدراسة لعينة من البنوك الجزائرية والمتمثلة في كل من: بنك الجزائر الخارجي. بنك سوسيتي جنرال، بنك الخليج, بنك الوطني الجزائري.
- **الحدود الرمانية:** كانت فترة الدراسة بالنسبة للبنوك الأربعة من سنة2009 الى سنة2016 وذلك طبقا للمعلومات المتوفرة.

منهج البحث:

يعتمد بحثنا هذا على المنهج التاريخي وهذا من خلال دراسة تطور إصلاحات النظام النقدي الجزائري واستخدام المنهج الوصفي لدراسة الذي يستدعي جمع البيانات والمعلومات وتنظيمها وعرضها بشكل تسلسليي والإحاطة بكافة المفاهيم المتعلقة بمؤشرات التحليل المالي والدراسات السابقة هذا فيما يخص الفصل الأول.

كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة في الفصل الثاني الذي يتناسب مع الجزء التطبيقي والذي يتضمن إسقاط ميداني على مجموعة من البنوك باستخدام أساليب إحصائية والأدوات القياسية وذلك عن طريقة التحليل بالنسب المالية لتقييم اداء البنوك التجارية.

مرجعية البحث:

تم الاعتماد في الدراسة على مجموعة من الكتب والرسائل الجامعية والملتقيات، والمجلات العلمية على مواقع الانترنت بالإضافة الى القوائم المالية للبنك (الميزانيات وجدول حسابات النتائج) من اجل الدراسة التطبيقية.

هيكل البحث:من اجل الإجابة على الإشكالية وتحقيق الأهداف الموجودة والإلمام بجوانب وأساسيات البحث فقد قمنا بتقسيم البحث الى فصلين يتناول الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية ويندرج تحت مبحثين, الأول مبحث تمهيدي للدراسة حيث تم تناول في المطلب الأول لمحة عامة عن النظام النقدي، اما المطلب الثاني عن واقع النظام النقدي في الجزائر، وفي المطلب الثالث تطرقنا لتحليل الاداء المالي للبنوك التجارية وتم تخصيص المبحث الثاني للدراسات السابقة.

و تناولنا في الفصل الثاني الدراسة التطبيقية حيث تم تناول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة تحت عنوان الطريقة والأدوات أما المبحث الثاني تحت عنوان عرض النتائج ومناقشتها ، في المطلب الأول تم تناول فيه النتائج التي تم المتوصل إليها أما المطلب الثاني تم تحليل النتائج المتوصل إليها والمطلب الثالث نتائج الدراسة.

صعوبات الدراسة:

صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المالية والمصرفية الخاصة بالبنك حتى إن وجدت توجد (القوائم المالية) نجد سنوات قليلة والدراسة القياسية تتطلب عدة سنوات.

الفصل الأول
إصلاحات النظام النقدي
و تحليل الاداء المالي للبنوك التجارية

تمهيد

لقد شهد النظام النقدي الجزائري تغيرات وتطورات وإصلاحات تمت على عدة مراحل فبعد الاستقلال ورثت الجزائر نظاما مصرفيا واسعا قائما على النظام الليبرالي، لكن المفارقة أن المنهج الاقتصادي الذي تبنته الجزائر في هذه المرحلة هو النظام الاقتصادي الاشتراكي القائم على التخطيط مما خلق نوعا من التناقض في هذه المرحلة، لتأتي بعد ذلك مرحلة جديدة وهي مرحلة التأميم التي انعكست سلبا على بعض الجوانب خاصة مع عدم وجود إطارات وطنية قادرة على التسيير مما أدى إلى هجرة الأموال إلى الخارج مع المهاجرين.

هذه المفارقات والتناقضات نتج عنها إختلالات هيكلية و وظيفية على مستوى الجهاز المصرفي، مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى القيام بإصلاحات على مستوى النظام النقدي. وذلك بإصدار قوانين وتشريعات أو تعديل فيها لكي تلائم التطورات الحادثة كما أن هذه التغيرات أصبحت تشكل تحدي كبير يواجه الجهاز المصرفي الجزائري، كتعبئة المدخرات، عمليات الاندماج والاستحواذ المصرفي، الأزمات المالية والبنكية، اتفاقات الشراكة.... الخ، فكل هذه التغيرات والتطورات لها تأثيرات واسعة على الجهاز المصرفي وعلى البنوك التجارية خاصة والتي تعتبر بوصفها من أهم المؤسسات المالية تهدف بدرجة الأولى إلى تعظيم ربحيتها بحيث يهدف ملاكها إلى تعظيم ثرواتهم وزيادة القيمة السوقية لأسهمهم, وفي سبيلها إلي تحقيق أهدافها تواجه العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على ربحيتها، سواء كانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة" سياسية، اجتماعية، اقتصادية،...الخ "أو داخلية تتعلق بالمصارف نفسها" حقوق الملكية، الموجودات، السيولة،...الخ. ولهذا تعتمد البنوك التجارية على استخدام نسب الأداء المالي لتقييم كفاءتها.

وعلى هذا الأساس تناولنا في الفصل الأول إصلاحات النظام النقدي وتحليل الأداء المالي للبنوك التجارية وذلك بتقسيمه الى مبحثين تناولنا في المبحث الأول التطور التاريخي لإصلاحات النظام النقدي و تحليل الأداء المالي للبنوك التجارية وفي المبحث الثاني تناولنا فيه الدراسات السابقة و تعرضنا لموقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة بذكر أوجه التشابه والاختلاف.

وذلك كالاتي:

المبحث الأول: التطور التاريخي لإصلاحات النظام النقدي وتحليل الأداء المالي للبنوك التجارية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: التطور التاريخي لإصلاح النظام النقدي الجزائري وتحليل الاداء المالي للبنوك التجارية.

لقد عملت فرنسا على تنظيم النظام النقدي والمصرفي بما يتلاءم مع تلبية مصالح المعمرين، وبما يخدم عمليات التجارة الخارجية القائمة بين الجزائر وفرنسا، ولم يأخذ التنظيم الذي اعتمدته فرنسا حاجيات ومصالح الجزائريين والاقتصاد الجزائري بصفة عامة، وما يؤكد هذا القول هو عدد البنوك التي أنشئت في الجزائر والتي في مجملها فروع تابعة لبنوك فرنسية غرضها الأساسي خدمة أغراض الفرنسيين لا أكثر. إن الجزائر تأثرت كأي بلد محتل بالجانب الاستعماري في اقتصادها الذي يتميز بالازدواجية.

حيث ينقسم إلى قطاع عصري وأخر تقليدي، وكان الاقتصاد الجزائري موجه خاصة نحو الخارج، وكل ما ينتج في الداخل يسوق نحو الخارج، وهذه الازدواجية نتج عنها شبكتان من التمويل شبكة متطورة تهتم بتمويل القطاع العصري الموجه نحو الخارج والمرتكزة في المدن الكبرى والموانئ وتعمل أساسا لخدمة المعمرين، وشبكة أقل تطورا تهتم بتمويل القطاع التقليدي والفلاحي والحرفي, وعليه لم يكن النظام النقدي يخدم الاقتصاد الجزائري.

ورثت الجزائر عشية استقلالها نظاما نقديا ومصرفيا هشا بسبب هجرة الإطارات والكفاءات التي كانت تسير النشاط الاقتصادي والمصرفي إبان فترة الاستعمار، مما استدعى بناء نظام نقدي جزائري يتمتع بالاستقلالية، فباشرت بالقيام بعدة إصلاحات وإصدار تشريعات وبإنشاء نظام بنكي جزائري سواء عن طريق تأميم الفروع البنكية الأجنبية او عن طريق تأسيس بنوك جديدة.

المطلب الأول: لمحة عامة عن النظام النقدي

عندما ظهرت النقود في بداياتها كانت تسير بشكل ارتجالي باعتبارها مبادرات فردية لذلك نجد النقود المعدنية في بداياتها تصنع بدون رقابة لهذا كانت أشكالها مختلفة ونوعيتها متباينة لهذا استدعى الحاجة إلى نظام منسجم ينسق النقود في أشكالها وتحقيق الثقة بين متعاملين بها.

فرع الأول: تعريف النظام النقدي

1-تعريف الأول: هو جميع القوانين والإجراءات المنظمة التي تصدر عن المؤسسات الحكومية والأسواق المالية , لتتحكم بإصدار وضبط النقود المتداولة سواء كانت بالإصدار المباشر أو عن طريق التوليد أو إلغائها من التداول.[1]

2-تعريف الثاني: يقصد بالنظام النقدي جميع أنواع النقود الموجودة في بلد ما وجميع المؤسسات ذات السلطات والمسؤوليات المتعلقة بخلق النقود او إبطالها وجميع القوانين والقواعد والتعليمات والإجراءات التي تحكم هذا الخلق والابطال[2].

3-النظام النقدي: مثله مثل أي تنظيم اقتصادي آخر، فهو عبارة عن مجموعة العلاقات والتنظيمات التي تميز الحياة النقدية لمجتمع ما، خلال فترة زمنية معينة ونطاق مكاني محدد[3].

---

[1] - حازم محمود عيسى الوادي,**النظام النقدي في الاسلام:دراسة مقارنة**,عالم الكتب الحديث,اربد_الأردن,2014 ص25

[2] - سعيدي نعمان, **النظام النقدي** ,محاضرات القيت على طلبة السنة اولى ليسانس, قسم التقنيات النقدية والبنكية, جامعة التكوين المتواصل,2005-2006,ص22

[3] - http://yaaah.ibda3.org/t97-topic p23-

فرع ثاني: محددات النظام النقدي:

من خلال التعاريف السابقة نستنتج إن محددات النظام النقدي تتمثل في ما يلي:

1. القاعدة النقدية:

حسب D.DAUTRESME اقتصادي فرنسي:إن القاعدة النقدية تمثل كمية النقود المركزية المتاحة في فترة محددة :القطع، الأوراق وموجودات البنوك لدى مؤسسة الإصدار (البنك المركزي).[1]

القاعدة النقدية تتكون من التزامات على السلطة النقدية (البنك المركزي) وهي مجموع النقد المتاح لدى الجمهور غير المصرفي وفي خزائن البنوك التجارية وودائع البنوك التجارية والقطاع الخاص والهيئات الرسمية لدى السلطة النقدية (البنك المركزي) أو الاحتياطات الإجبارية وغيرها ،وبالتالي فهي تتكون من جزأين:

1-الاحتياطات النقدية.

2-العملة (الأوراق النقدية)التي يمتلكها الأفراد والمؤسسات غير المصرفية.

2.التشريعات والتنظيمات المنظمة لأداء النقود لوظائفها المختلفة :أما العنصر الثاني من عناصر النظام النقدي فيتمثل في مجموعة التشريعات والقوانين والإجراءات الهادفة إلى توجيه وتنظيم وتحسين كفاءة إدارة النقود والائتمان في داخل المجتمع بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، مثل دفع معدلات النمو في الناتج القومي وتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية محليا وخارجيا وغيرها من الأهداف الاقتصادية والنقدية الأخرى ومن بين هذه السياسات التي تطبقها السلطات النقدية السياسة النقدية.

3. المؤسسات النقدية والمصرفية التي تتولى مهمة الإصدار النقدي وتنظيمه والتحكم في كمية زيادة ونقصان :

أما العنصر الثالث للنظام النقدي فيتمثل في مجموعة المؤسسات النقدية والمصرفية القائمة في المجتمع والمسئولة عن إصدار العملة الوطنية وبقية أنواع النقود الأخرى، وهذه المؤسسات تتمثل في السلطة النقدية التي يترأسها المصرف المركزي مثل مصرف ليبيا المركزي ومصرف الجزائر المركزي بصفته الجهة المسئولة لوحدها دون غيرها عن الإصدار النقدي وتحديد الكمية، وغالبا ما تشاركه هذه السلطة أمانة الخزانة ووزارة المالية إلا أن المصرف المركزي مسئولا في الرقابة والإشراف على نشاط المصاريف التجارية التي تقوم بخلق الودائع أو النقود المصرفية[2].

فرع ثالث: أهداف النظام النقدي:

أما أهداف النظام النقدي والتي تشتق من أهداف النظام الاقتصادي، والتي يمكن أن تتمثل في عدة أهداف اقتصادية ارتباطا بواقع الاقتصاد، وطبيعته، وتطوراته، واحتياجاته والتي من أهمها ما يلي:

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي فيما له صلة بالجانب النقدي من خلال عرض العملة المحلية والطلب عليها، وإزاء العملات الأجنبية الأخرى.
- تيسير عمل النشاطات الاقتصادية عن طريق توفير النقد الذي يتيح إمكانية توفر التمويل اللازم للقيام بالنشاطات الاقتصادية، واستمراريتها.
- تسهيل المبادلات وإتمام الصفقات والمعاملات في الاقتصاد.
- الإسهام في تحقيق التوسع، أي النمو في النشاطات الاقتصادية، عن طريق المساهمة بزيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد، من خلال إقامة مشروعات إنتاجية جديدة، أو توسيع المشروعات الإنتاجية القائمة.

[1] – سنوسي علي,"**محاضرة في نقود والسياسة النقدية**",كلية العلوم الاقتصادية,جامعة محمد بوضياف ,مسيلة,2015,ص82

[2]-سنوسي علي,مرجع سابق ,ص 92

المطلب الثاني: واقع النظام النقدي في الجزائر .

سنتناول في هذا المطلب لأهم الإصلاحات التي طرأت على النظام النقدي الجزائري واهم المراحل التي مر بها .

فرع الاول: الإصلاحات النقدية في الجزائر بعد الاستقلال:

كان لا يزال النظام المصرفي الجزائري إلى غاية سنة 1966 نظاما مصرفيا ليبراليا يتكون من عدد من البنوك الأجنبية، وتمثل الاهتمام الأساسي في تلك المرحلة البحث عن كيفية استمرار تمويل النشاط الاقتصادي أمام ندرة الموارد المالية من جهة، وتخلي البنوك الأجنبية عن دورها التمويلي من جهة أخرى .وفي ظل العجز الكبير الذي حققته المؤسسات العمومية ومن أجل خلق شروط تحقيق قطاع مالي مرتبط باختيارات السياسة المنتهجة في الجزائر بعد الاستقلال والمعتمدة أساسا على التسيير المخطط مركزيا قررت الجزائر إجراء عدة إصلاحات كان أولها إصلاح سنة1971الذي أخضع البنك المركزي لسلطة وزارة المالية، إضافة إلى أن الآليات التقليدية للسياسة النقدية استعملت بشكل ضيق جدا، كما أن تكلفة القرض كانت تحدد إداريا لكن وابتداء من سنة 1978تم التراجع عن المبادئ التي جاء بها إصلاح سنة 1971 ما استدعى السلطات إلى إعادة الكرة مرات عدة وإجراء إصلاحات جديدة في كل من سنتي1986 و1988، وكل هذا في ظل نمط تسيير مخطط مركزيا أين تم تمويل برامج الاستثمارات بالاعتماد على القروض المصرفية عن طريق الإصدار النقدي الجديد ما أدى إلى رفع معدلات التضخم، وإحداث اختلال في الحساب الخارجي مع وجود اختلالات تتعلق بتدفق الائتمان والاستثمار، وعدم التوازن بين الكتلة النقدية الضخمة وعجز القطاعات الاقتصادية وضعف إنتاجيتها[1].

ومن خلال ذلك لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة في تلك الفترة وذلك راجع للتداخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي من جهة، وضعف الوساطة المالية من جهة أخرى، وبصفة عامة فقد أفرزت هذه المرحلة مجموعة من السلبيات تراكمت منذ الاستقلال وأثرت في الأخير على الجهاز المصرفي الذي لم يعد يؤدي الوظائف الملقاة على عاتقه، لذلك توجب على السلطات النقدية إجراء إصلاحات جذرية في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق فأصدرت العديد من القوانين والتشريعات أهمها قانون النقد والقرض رقم90-10 لسنة1990.

الفرع ثاني: إصلاحات النظام النقدي في الجزائر في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق.

إن تعثر النظام الاقتصادي السابق القائم على التخطيط المركزي لكل النشاط الاقتصادي قد أدى إلى التفكير في نظام جديد,فرضه أيضا التغيير الجذري والسريع في المحيط الاقتصادي الدولي[2] .وبسبب الأزمة التي حلت بالجزائر في سنة 1986 (أزمة البترول) وما نتج عنها من اختلالات عميقة على مستوى مؤشرات التوازنات الاقتصادية الكلية نتيجة الارتفاع الحاد في حجم المديونية الخارجية ونسبية خدمات الدين بسبب تقلص موارد الدولة الجزائرية من عائد الصادرات, وذلك لانهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية. كان لزاما على سلطات الجزائرية القيام بإصلاحات على مختلف القطاعات والمستويات الاقتصادية ومن بين هذه القطاعات التي مسها الإصلاح مباشرة قطاع المؤسسات المصرفية والمالية.

[1] –بطاهر علي,**سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي**,مجلة اقتصاديات الشمال الافريقي, جامعة شلف, عددالاول,2004,ص186

[2] –الطاهر لطرش,**تقنيات البنوك**,ط6,ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر.ص193

وعليه فانتقال الجزائر الى اقتصاد السوق تطلب من السلطات القيام بعدة إصلاحات اقتصادية تمثلت في الإصلاح النقدي لسنة 1986 و1988 وصولا إلي قانون النقد والقرض لسنة1990 الذي عمل على إبراز دور السياسة النقدية وإعادة للبنك المركزي وظائفه ومهامه وخلق سوقا نقدية وتم ذلك في ثلاث مراحل وهي:

المرحلة الأولى :قانون القرض والبنك لسنة 1986:

بموجب القانون رقم86 - 12المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك, حيث تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية من أجل إرساء المبادئ العامة للبنوك العمومية وتوحيد الإطار القانوني الذي يسير المؤسسات المصرفية[1],

1-مبادئ قانون القرض والبنك لسنة1986:

ويمكن إيجاز أهم المبادئ والقواعد التي تضمنها القانون في إطار إصلاح المنظومة المصرفية كمايلي[2] :

-بموجب هذا القانون استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك، كأي بنك مركزي أخر وإن كانت هذه المكانة مقيدة ولكن على الأقل أصبح مسؤول عن تطبيق أدوات السياسة النقدية كتحديد سقوف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض.

-بموجبه تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية؛

-تقليل دور الخزينة المتعاظم في تمويل الاستثمارات وتغييب مركزة الموارد المالية، وفي ظل هذا القانون استرجعت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل بتعبئة الادخار وتوزيع القروض بناءا على توجيهات المخطط الوطني للقرض.

ادخل في القانون 86- 12في المادة 26 مفهوم جديد في مجال ضبط وتسيير القروض يتمثل في المخطط الوطني للقرض الذي يعمل على تحديد ما يلي[3]:

-حجم وطبيعة مصادر القروض الداخلية والقروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض؛

-حجم القروض الخارجية المجندة، ومستوى تدخل البنك المركزي لتمويل الاقتصاد.

2-المؤسسات المصرفية والمالية:

و بهدف إعطاء دور هام لضبط وتوجيه النظام المصرفي فقد أنشأت بموجب هذا القانون هيئات الإشراف والرقابة تتمثل فيما يلي:

1-المجلس الوطني للقرض :يستشار المجلس الوطني للقرض في تحديد السياسة العامة للقرض بالأخذ بعين الإعتبار احتياجات الاقتصاد الوطني، وخصوصا ما تعلق بتمويل مخططات وبرامج التنمية الإقتصادية والوضعية النقدية للبلد، ويقوم هذا المجلس بإعداد الدراسات المرتبطة بسياسة القرض والنقد، وكل الأمور المرتبطة بطبيعة وحجم وتكلفة القرض في إطار مخططات وبرامج التنمية الإقتصادية الوطنية, يجدر الإشارة إلى أن المجلس عمل تحت وصاية وزارة المالية.

2-اللجنة التقنية للبنك :يرأس اللجنة التقنية للبنك محافظ البنك المركزي، واللجنة مكلفة بمتابعة جميع المقاييس ذات العلاقة بتنظيم الوظيفة البنكية، كما تسهر اللجنة على ضمان تطبيق التنظيمات والتشريعات القانونية والبنكية تبعا لسلطات المراقبة المخولة لها، وتهدف الصلاحيات المخولة للجنة إلى تشجيع الادخار ومراقبة وتوزيع القروض.

---

[1]-الطاهر لطرش,مرجع سابق ,ص194

[2]-بلعزوز بن علي وكتوش عاشور. **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الاصلاح**,ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (واقع وتحديات, جامعة شلف,ص494-495

[3]-اكن لونيس,**السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر**,مذكرة الماجستير(غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة الجزائر,2011 ,ص150

3-مهام البنوك التجارية في اطار قانون 12/86[1]:

أعطى قانون البنوك والقرض للبنوك التجارية شخصية معنوية واستقلالية مالية, فأصبحت عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية ضمن نطاق التمويل حيث جاء نظام البنوك والقرض لصالح البنوك التجارية وتمثل ذلك فيما يلي:

-تنويع القروض المقدمة للمؤسسات العمومية وذلك لتمويل استغلالها واستثماراتها وصادراتها؛

-المشاركة في الاقتصاد الوطني وذلك عبر تمويل فيه من خلال المساهمة في شركات مالية محلية واجنبية حسب اهداف المخطط الوطني والتنمية؛

-اتخاذ الاجراءات اللازمة للتقليل من خطر عدم استرداد القرض الذي كان سائد؛

-تحليل الوضعية المالية للمؤسسة قبل الحصول على القروض مع متابعة القروض الممنوحة.

[1]-انظر القانون رقم12/86المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بنظام القروض والبنوك

الشكل 1-1: النظام المصرفي الجزائري وأجهزة الرقابة بموجب القانون12/86

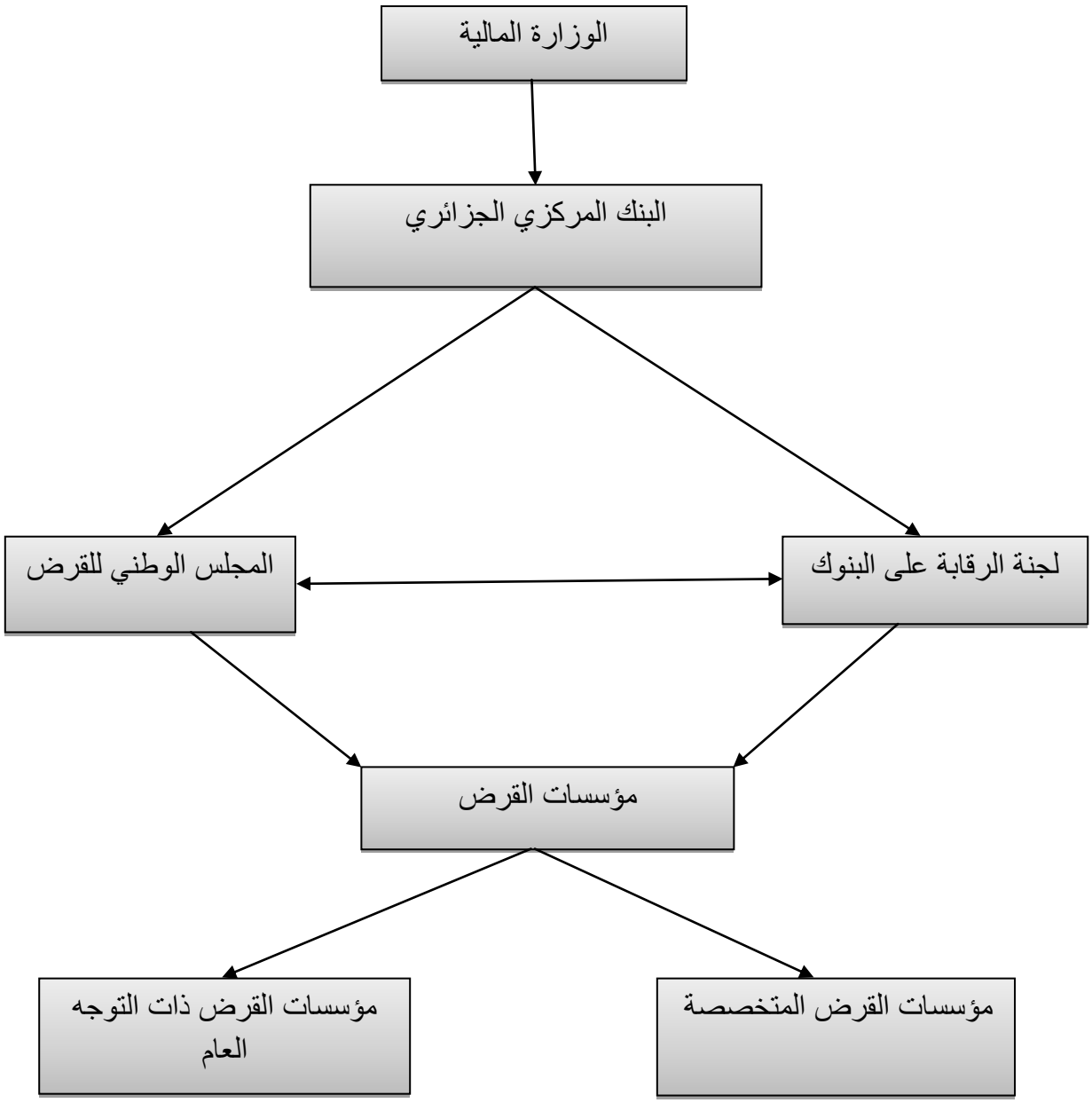

المصدر: صوفان العيد. دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخوصصة " دراسة حالة الجزائر" ,مذكرة ماجستير في علوم التسيير,غير منشورة,جامعة قسنطينة, 2010-2011 ص8

المرحلة الثانية:قانون استقلالية البنوك 1988:

لم يخل قانون1986 من النقائص والعيوب فلم يستطع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية[1] ,وكان من اللازم أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات فاصدر القانون رقم88-01 الصادر في 12جانفي 1988والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ومضمون قانون1988 هو إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسة[2]. ومن خلاله أصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية شخصية معنوية تخضع لقواعد القانون التجاري الذي يعطيها الصبغة التجارية[3], كما تم تمييزها عن الهيئات العمومية التي تخضع للقانون العام ومكلفة بتسيير الخدمات العمومية وهي بذلك تتمتع بالأهلية القانونية التامة [4] أما بالنسبة للمؤسسات العمومية فلقد أصبحت الدولة غير مسئولة عن التزاماتها وبالمقابل أصبحت هذه المؤسسات ليست مسئولة عن التزامات الدولة وبعبارة أخرى هي مطالبة بالتزاماتها على ممتلكاتها، كذلك في إطار هذا القانون فإن ممتلكات المؤسسة قابلة لإجراءات تحصيلية, كما هو الشأن بالنسبة لشركة تجارية خاصة . وفي نفس الإطار جاء القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 السابق الذكر والمتعلق بنظام البنوك والقرض, حيث جعل المؤسسة المالية هي أيضا مؤسسة عمومية اقتصادية[5] تخضع للقانون المدني والقانون التجاري, وتخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي،

1-اهداف قانون 1988:

ان قانون 1988 يهدف إلى إصلاح المنظومة المصرفية وفق المتغيرات الجديدة التي يعيشها الاقتصاد الوطني من خلال :

-تأكيد دور البنك المركزي في الإشراف على السياسة النقدية وتوجيهها؛

-تحديد سقوف القروض المصرفية الموجهة لتمويل الاقتصاد الوطني؛

-السماح للبنوك العامة بتقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل في إطار مخطط القرض؛

-عدم إلزام المؤسسات بمبدأ إجبارية التوطين البنكي؛

-إلغاء النظام الخاص برخص الاستيراد وتعويضه بنظام ميزانية العملة الصعبة؛

-عرفت البنوك على غرار المؤسسات الاقتصادية تحولات هامة كرست استقلاليتها المالية وأصبحت تتمتع بالشخصية المعنوية لها رأسمال خاص موزعا على مختلف صناديق المساهمة التي تأسست بموجب القانون88 - 03المتعلق بإنشاء صناديق المساهمة، وفي هذا الإطار عرفت البنوك العمومية تحولات هامة مست جوانبها الإدارية والتنظيمية، حيث أصبحت عبارة عن شركات مساهمة تتمتع بالاستقلالية المالية وتخضع لأحكام القانون التجاري والتزامها بتوجيهات البنك المركزي[6].

[1]-بلعزوز بن علي وكتوش عاشور. مرجع سابق, ص495

[2]- لمادة 03 والمادة 04 على التوالي من قانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988

[3]-المادة 07 والمادة 08 على التوالي من قانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988

[4]-المادة02 من قانون 88-06 المؤرخ في 12جانفي1988

[5]-بعلي حسني مبارك,**إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**,مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة), كلية علوم الاقتصادية,جامعة قسنطينة,2012,ص70

[6]الطاهر لطرش,مرجع سابق ,ص195

الشكل رقم1– 2: النظام المصرفي والمالي لسنة 1988:

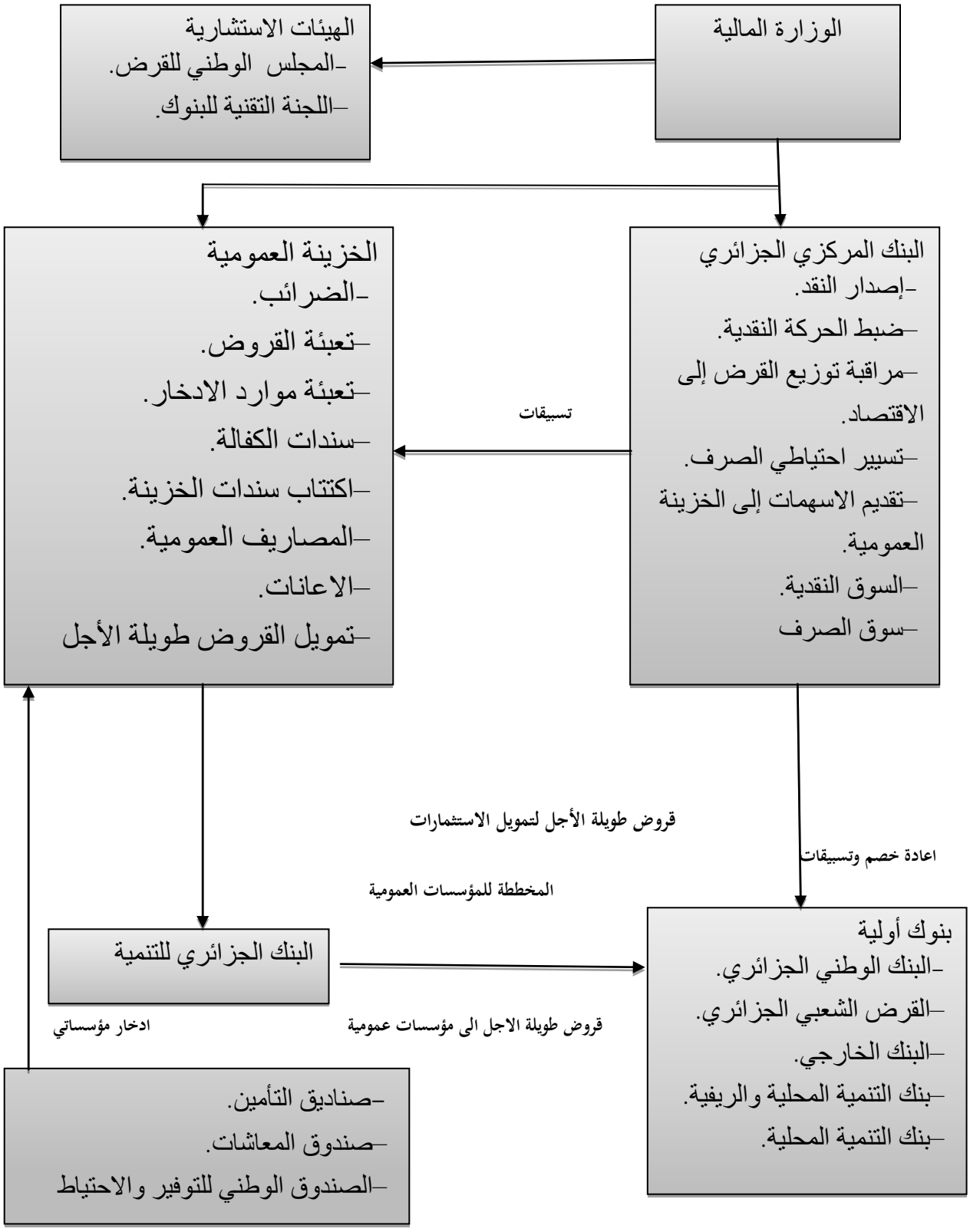

المصدر: صوفان العيد,دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخوصصة" دراسة حالة الجزائر",مذكرة ماجستير في علوم التسيير,غير منشورة,جامعة قسنطينة, 2010-2011 ص10.

المرحلة الثالثة: قانون النقد والقرض سنة1990:

لمسايرة الإصلاحات والتغيرات التي عرفها الاقتصاد الوطني على كافة المستويات ,جاء القانون رقم10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض معدلاً ومغيرًا ومتممًا للقانونين السابقين ,الأول الخاص بنظام البنوك والقرض والثاني متماشيًا أكثر مع المؤسسات وخاصة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية ,فقد حمل قانون النقد والقرض أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه[1] وهو من بين القوانين التشريعية للإصلاحات التي بينت التوجهات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق ويشمل كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض والبنك سواء تعلق الأمر بالشكل القانوني للبنوك، أنشطة البنوك، مراقبة البنوك ومعايير التسيير... الخ، وبهذا يوفر تسيرًا فعالا ومرنًا للنشاطات الاقتصادية ويرمي هذا القانون إلى وضع حد نهائي لكل التداخلات في المهام وبالتالي منع التدخلات الإدارية في القطاع المصرفي والمالي، وكذلك عرف قانون النقد والقرض90 /10 عدة تعديلات تمثلت من خلال الامر 01/01 الصادر في فيفري2001 وكان هذا تعديلا محدودا ميز بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض باعتباره سلطة نقدية أما التعديل الثاني فجاء بموجب الأمر03 /11الصادر في أوت , 2003 وكان تعديلا شاملا بسبب الصياغة الجديدة التي أعطاها للقانون90 /10و التعديل الذي جاء في 2009 لتكملة النقائص في الأمرين الأولين ويجب الإشارة أن هذا التعديل حافظ على القواعد والمبادئ[2] .

ويتضمن القانون ثلاثة مستويات من السلطة لتنظيم الوظيفة المصرفية وهي [3]– :مجلس النقد والقرض، – بنك الجزائر، – اللجنة المصرفية

1–سلطة تنظيم الوظيفة المصرفية:

1-**1مجلس النقد والقرض**: يتكون هذا المجلس من محافظ رئيسا ونوابه الثلاثة كأعضاء وثلاثة موظفين سامين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة، وهو مجلس إدارة للبنك المركزي وهو سلطة نقدية تتمتع بأوسع الصلاحيات لإدارة شؤون البنك المركز ويمارسها ضمن إطار هذا القانون:

– بإصدار أنظمة مصرفية؛

–إصدار النقود على النحو المنصوص عليه في المادتين4 و 5من هذا القانون وتغطيته؛

–أسس وشروط عمليات البنك المركزي؛

–أهداف تطور مختلف عناصر الكتلة النقدية وحجم القروض؛

–غرفة المقاصة؛

–شروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية وشروط فتح مكاتب تمثيل البنوك المالية الأجنبية في الجزائر؛

–الأسس والنسب المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية وخاصة تغطية وتوزيع المخاطر والسيولة والملاءة (القدرة على التسديد).

[1]–ماجدة **مدوخ**, **فعاليات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاصلاحات الراهنة دراسة –حالة الجزائر**– ,مذكرة ماجستير,غير منشورة,جامعة بسكرة,2014-2015ص101-102

[2]–علي بطاهر,**اصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري واثرها على تعبئة المدخرات والتمويل والتنمية**.اطروحة دكتوراه(غير منشورة) في علوم الاقتصادية,جامعة الجزائر,2005-2006,ص 41

[3]–مفتاح صالح, **أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات**.المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات.جامعة ورقلة ,2005,ص114-115

1-**2 بنك الجزائر** :يعّد البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية والمصرفية في الدولة، حيث يشّكل أساسا النظام النقدي والمالي, حيث يهدف في المقام الأول إلى تدعيم النظام النقدي للدولة والإشراف على الأوجه المختلفة للنشاط المصرفي[1].

يسير مديرية البنك المركزي المحافظ بالإضافة إلى ثلاثة نواب ويعين المحافظ ونواب المحافظ من طرف رئيس الجمهورية لمدة5 و 6 سنوات على التوالي ويتمتع البنك المركزي بصلاحيات ومهام رئيسية هي:

1 -يقوم البنك المركزي بإصدار الأوراق النقدية والقطع النقدية بواسطة شبكته المكونة من الوكالات الرئيسية والجهوية؛

2-تسيير احتياطات الذهب والعملات الأجنبية حرة التداول بالشراء والبيع والرهن والاقتراض والخصم وإعادة الخصم.

3-يمكن للبنك المركزي استخدام أدوات السياسة النقدية كإعادة الخصم ومنح قروض مضمونة في حدود مبلغ يحدده المجلس أو التدخل في السوق النقدية بالشراء والبيع للسندات عامة تستحق في أقل من ستة أشهر وسندات خاصة يمكن قبولها للخصم وفرض نسبة احتياطي على مجموع ودائع البنوك ولا يمكن أن يتعدى28 %.

4 -يعتبر البنك المركزي هو المؤسسة المالية للدولة لجميع عمليات الخزينة المصرفية والتسليف ويمكن للبنك المركزي أن يمنح الخزينة كشوفات الحساب الجاري لمدة أقصاها 240 يوما متتالية أو غير متتالية خلال السنة الواحدة على أن يتم بالتعاقد وفي حد أقصاه 10%من الإيرادات العامة للدولة المثبتة خلال السنة المالية السالفة، ويجب تسديد هذه التسبيقات قبل نهاية كل سنة مالية

5-يقوم البنك المركزي بدور بنك البنوك وسلطة وصية على النظام المصرفي، حيث يضع البنك المركزي جميع المعايير التي يلتزم كل بنك باحترامها بشكل دائم مثل القواعد الاحترازية التي تضمن استمرارية جيدة للقطاع المصرفي.

6-يسير البنك المركزي معدل الصرف حيث يحدد يوميا معدل الصرف للدينار وينظم سوق الصرف

1-**3اللجنة المصرفية:**

إن الهدف من إنشاء اللجنة المصرفية هو مراقبة تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية ومعاقبة المخالفات المثبتة وتتألف هذه اللجنة من المحافظ أو من نائبه الذي ينوب الرئيس وقاضيين من المحكمة العليا وعضوين يتمتعان بخبرة في الشؤون المصرفية والمالية وخاصة المحاسبية معينين من طرف رئيس الحكومة، باقتراح من وزير المالية يكون عملها كما يلي:

-تأمر اللجنة المصرفية بإجراء الرقابة على أساس القيود والمستندات ويمكن إجراء الرقابة في مراكز البنوك والمؤسسات المالية.

-يمكن للبنك المركزي أن ينظم وحدة إدارية خاصة للرقابة مكلفة بذلك، ويمكن أن يبيح بالسر المهني للجنة المصرفية، ويمكن أن تمتد الرقابة إلى الشركات المتفرعة عن الشركات الجزائرية والموجودة في الخارج ضمن إطار اتفاقات دولية.

2- **البنوك والمؤسسات المصرفية:**

بموجب قانون النقد والقرض والاحكام الواردة فيه سمح بإنشاء بنوك خاصة محلية وأجنبية للمساهمة في تنمية وتطوير القطاع المصرفي.

عرف قانون النقد والقرض 10/90 البنوك التجارية على انها اشخاص معنوية مهمتها اجراء العمليات الاساسية الخاصة بها كتجميع الاموال العمومية والقيام بعمليات الاقراض ,اضافة الى العمليات الاضافية والمتمثلة في عمليات الصرف, الاكتتاب, الشراء,اعطاء النصائح والمساعدة في تسيير الشركة...الخ

وعرف المؤسسات المالية بأنها اشخاص معنوية مهمتها القيام بالاعمال المصرفية ماعدا تلقي الاموال من الجمهور[2].

2- مبادئ قانون النقد والقرض[3]:

يقوم قانون النقد والقرض على مجموعة من المبادئ والتي سنتعرض عليها فيما يلي:

[1] بوقموم محمد,**محاضرات في السوق النقدي وسوق راس المال**,قسم علوم اقتصادية,جامعة 8ماي1945,قالمة,2013-2014,ص46-48

[2] انظر المواد116,118 من قانون النقد والقرض10/90

[3] صوفان العيد,دور **الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة**,مذكرة ماجستير, غير منشورة,جامعةقسنطينة,2010-2011,ص11-12

2-1 الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية

تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين السلطة النقدية والسلطة الحقيقية، ومعنى ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، ولكن تتخذ على أساس الوضع النقدي السائد الذي تقدره السلطة النقدية,

2-2 الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:

بعد تبني قانون النقد والقرض لهذا المبدأ، أصبحت الخزينة مقيدة في لجوءها إلى عملية الإصدار النقدي، أي منع تداخل صلاحيات الخزينة مع صلاحيات البنك المركزي فالخزينة في السابق كانت تلعب دورا أساسيا في الحصول على التمويل اللازم وذلك باللجوء إلى الموارد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي، مما خلق كما أشرنا تداخلا بين الصلاحيات وبين الأهداف.

2-3الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان:

كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الرئيسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، في حين كان دور الجهاز المصرفي يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات الأمر الذي ترتب عنه غموض على مستوى نظام التمويل .
اصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في اطار مهامه التقليدية[1].

2-4إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

إن السلطة النقدية في النظام السابق كانت موزعة على عدة مستويات، فوزارة المالية تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية،والخزينة تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها وتتصرف وكأنها السلطة النقدية، والبنك المركزي يمثل سلطة نقدية لاحتكاره عملية الإصدار النقدي. ولكن بصدور قانون النقد والقرض ألغي هذا التعدد، وبرزت سلطة نقدية وحيدة ومستقلة وهي مجلس النقد والقرض وجعلها:

-وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية؛

-مستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية؛

-موجودة في الدائرة النقدية ليضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

2-5وضع نظام بنكي على مستويين:

لقد اعتمد قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، وذلك من أجل التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية، ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وبموجب هذا ا لقانون أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك للبنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كآخر ملجأ للإقراض في التأثير على السياسة الائتمانية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي، أيضا فإنه نتيجة لترأس البنك المركزي للنظام النقدي أصبح بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط المصرفي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة الأهداف النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.

وعليه ان قانون النقد والقرض, ارجع للجهاز المصرفي الجزائري, المهام الرئيسية التي وضع من اجلها فزادت استقلالية المصارف واسترجع بنك الجزائر دوره الرائد في تنفيذه للسياسة النقدية والدفاع عن القدرة الشرائية للعملة الوطنية ضمن شروط تغطية محددة وتدخله في سوق النقدية[2] والعمل في اطار واسع من الاستقلالية.

[1] الطاهر لطرش,مرجع سابق,ص198

[2] زرياحن محمد,**النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية**,مذكرة ماجستير,غير منشورة,جامعة وهران ,2011-2012,ص116

3-اهداف قانون النقد والقرض:

جاء هذا القانون للانتقال من نمط التسيير المركزي إلى قواعد وآليات اقتصاد السوق ويقوم على مجموعة من الاهداف المتمثلة في:

-رد الاعتبار لبنك الجزائر وباعتباره بنك البنوك وبنك الدولة؛

-فصل السلطة النقدية عن السلطة التنفيذية, وهذا بانشاء مجلس النقد والقرض؛

-فتح المجال البنكي للقطاع الخاص والاجنبي, وتشجيع الاستثمارات الاجنبية؛

-خلق نظام بنكي فعال قادر على استقطاب وتوجيه الموارد؛

-انشاء اللجنة المصرفية المسؤولة عن حراسة ومراقبة مؤسسات القرض؛

-تنويع مصادر تمويل المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات من خلال انشاء سوق مالي[1]؛

-إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.[2]

[1] كلثوم صافي,اثر الانفاق **الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات دراسة حالة الجزائر"1990-2010"**,مذكرة ماجستير,غير منشورة,جامعة وهران,2014-2015,ص95

[2] صوفان العيد مرجع سابق ص30

الشكل رقم1–3:الهيكل البنكي بعد صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990

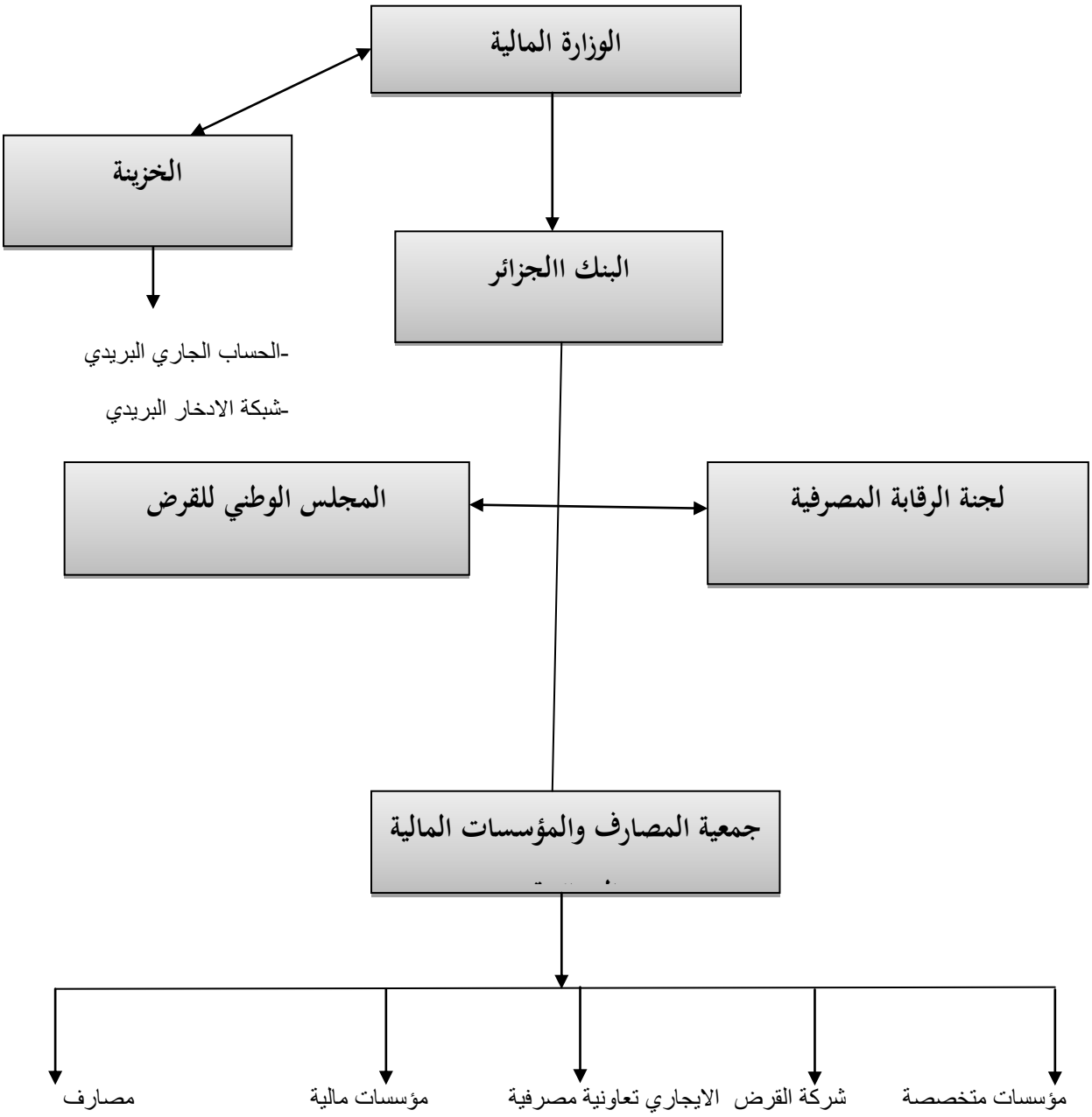

المصدر:قادة عبد القادر, متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)جامعة حسيبة بن بوعلي "شلف" 2009,ص95

4-تعديلات على قانون النقد والقرض:

4-1-الامر01/01[1] المتمم والمعدل لقانون النقد والقرض:

جاء أول تعديل لقانون النقد والقرض عن طريق أمر رئاسي وهو الأمر 01/01 المؤرخ في 2001/02/27. وإن أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001 من خلال الأمر01 /01 تهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض الى جهازين:

1-**1 مجلس الادارة**: الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.
ويتكون من:

- محافظ البنك المركزي المعين من طرف رئيس الجمهورية؛
- ثلاث نواب للمحافظ يعينون بمرسوم رئاسي؛
- ثلاث موظفين سامين يعينون بمرسوم من رئيس الحكومة.

1-2 **مجلس النقد والقرض**: وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر ويتكون من نفس أعضاء مجلس النقد والقرض السابق الى ثلاث شخصيات مستقلة يتم تعينه بمرسوم من رئيس الجمهورية.

وكما تم إصدار المادة 03 من الأمر 01/01 والتي أصدرت لتعديل المادة 23 من قانون النقد والقرض تعدل أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونواب المحافظ الى قواعد الوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية.

ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي.

كذلك تعديل 2001 ألغى الفقرة الثالثة من المادة 23 من قانون النقد والقرض , وهذه الفقرة كانت تتضمن عدم السمح للمحافظ ونوابه الاقتراض من أية مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية, كما لا تقبل التعهدات الصادرة في محفظة البنك المركزي ولا في محفظة أي بنك عامل داخل التراب الوطني , وقد يكون هذا الإجراء حاجزا لعدم استغلال المحافظ ونوابه للمنصب في الحصول على قروض أو تمويلات بتعهدات شخصية , وبزوال هذا القيد وفق تعديل 2001 قد يتاح للمحافظ ونوابه تحصيل قروض وتمويلات سواء من مؤسسات أجنبية أو جزائرية , وكذا التعامل في محفظة بنك الجزائر ومحافظ بقية البنوك العاملة في الجزائر.

و المادة 13 من الامر 01/01 تلغي هذه المادة أحكام المادة 22 من القانون90 -10 التي تنص على انه يعين المحافظ لمدة ست سنوات ويعين كل من نواب المحافظ لمدة خمس سنوات . يمكن تجديد ولاية المحافظ ونوابه مرة واحدة. وتتم إقالة المحافظ ونوابه في حالة العجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية . لا يخضع المحافظ ونوابه لقواعد الوظيفة العمومية.

4-2-الامر03/11:

جاء الامر03/11 في 26 اوت 2003 وذلك لضعف آليات المراقبة التي يستعملها بنك الجزائر مقارنة بالتحولات الاقتصادية السريعة ولمواكبتها قامت السلطات بإصدار هذا القانون وخاصة بعد فضيحة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي.

[1] انظر الامر 01/01 المؤرخ في 2001/02/27 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض

وقد وضع قانون 03/11 أطرا جديدة تحكم سير البنك المركزي والبنوك التجارية[1] واهم ما جاء به قانون 03/11 مايلي[2]:

-أن بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي , كما يعد تاجرا في علاقته مع الغير؛

-لا يجوز للمحافظ ونائبه الدخول في أي استحقاقات انتخابية أو ممارسة أي وظائف حكومية أخرى؛

-أصبحت صلاحيات مجلس النقد والقرض واسعة حيث أصبحت الحكومة تستشيره في كل مشروع قانون ونص تنظيمي يتعلقان بالمسائل المالية والنقدية؛

-يمكن لبنك الجزائر أن يقترح على الحكومة كل التدابير التي من شأنه أن تحسن ميزان المدفوعات وحركة الأسعار والأحوال المالية العامة، وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف وأنظمة الدفع؛

-تم الفصل بين مجلس الإدارة المكلفة بتسيير البنك كمؤسسة، وبين مجلس النقد والقرض الذي يمارس اختصاصات جوهرية في مجال سياسة النقد والقرض؛

-إقامة هيئة رقابية، مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك ولاسيما النشاطات المتصلة بتسيير مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة والسوق النقدية؛

-يرفع بنك الجزائر إلى مختلف مؤسسات الدولة التقارير الاقتصادية والمالية والتقارير المتعلقة بالتسيير؛

- تم إلغاء ما نص عليه قانون88 /06 من إمكانية اقتراض البنوك من الجمهور؛

-تنشأ لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية للإشراف على تسيير الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية؛

-يمثل مصدر للمعلومات المالية التي تعد ضرورية من أجل مكافحة الآفات المعاصرة كتبييض الأموال؛

-يضمن حماية أفضل للبنوك وللمؤسسات المالية كما يحدد شروط ومقاييس اعتماد البنوك ومسيري البنوك والعقوبات الجزائية التي يتعرض لها مرتكبو المخالفات؛

-يصدر مجلس النقد والقرض نظاما يحدد الحد الأدنى الجديد لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية وسيعمل على هذا الأساس بنك الجزائر على تعزيز التقييم لطلبات الإعتمادات الجديدة[3]؛

-يشكل قاعدة للرقابة على الوثائق والمستندات، ويسمح بالتقييم والإطلاع السريع على تطور الوضعية المالية الخاصة بكل بنك.

4-3-الاوامر الصادرة في سنة 2004:

اولا: القانون 04/01[4] الصادر في2004/03/01 الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك ب 500 مليون دينار جزائري وب 10 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأسمال في سنة 2004 ب 2.5 مليار دينار للبنوك و 50مليون بالنسبة للمؤسسات المالية .فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف يترع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في الجهاز المصرفي.

ثانيا: القانون رقم04 /02 الصادر في 2004/03/04 الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الاجباري لدى دفاتر بنك الجزائر,و بصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الاجباري بين 5% و15% كحد اقصى.

---

[1] تركي لحسن,مخلوفي عبد السلام,**مداخلة حول: معوقات تطوير النظام البنكي في الجزائ**ر,ملتقى المنظمة البنكية,المركز الجامعي ببشار. 2006,ص7

[2] انظر الامر 11/03 الصادر في 26اوت 2003 المعدل والمتمم لقانون 10/09 المتعلق بالنقد والقرض, الجريد الرسمية 52

[3] علي بالطاهر, مرجع سابق, ص52

[4] -الجريدة الرسمية العدد 27 الصادرة بتاريخ 28 أفريل2004

ثالثا: القانون رقم04 /03 الصادر في 2004/03/04 الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر، حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى شركة ضمان الودائع البنكية، تساهم فيه بحصص متساوية وتقوم البنوك بإيداع علاوة.

4-4 تعديلات 2008 :

ومن أجل مواصلة السلطات الجزائرية إصلاحها للنظام المصرفي، واستكمالا للإصلاحات التي تمت خلال2004 ، فقد تم رفع رأسمال البنوك الناشطة في الجزائر إلى 10 ملايير دينار جزائري والمؤسسات المصرفية إلى 3.5 مليار دج[1].

4-5الامر الصادر في 2009:

إن قانون النقد والقرض لسنة 2009 الصادر وفق الأمر09 /03المؤرخ في 2009/05/26. صدر لاتمام وتعديل النقائص في الامر 11/03 المتعلقة بقانون النقد والقرض لسنة2003، حيث برزت اختلالات في السياسة النقدية المتبعة، وفي آليات مراجعة البنوك والمؤسسات المالية بالإضافة إلى تغير نمط التسجيل المحاسبي والرغبة في تحديث الخدمات المصرفية للبنوك للتكيف مع البيئة الدولية، كل هذه الأسباب دعت إلى إصدار هذا التعديل والذي يهدف إلى[2]:

-يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقترح على زبائنها خدمات مصرفية خاصة، غير أنه من الأفضل تقدير المخاطر المتعلقة بالمنتج الجديد، ولضمان الانسجام بين الأدوات يتعين أن يخضع كل عرض لمنتج جديد لترخيص مسبق يمنحه بنك الجزائر.

-يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تحدد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة بكل حرية، وكذلك معدلات ومستوى العملات المطبقة على العمليات المصرفية، ويتكفل بنك الجزائر بتحديد معدل الفائدة الزائد الذي لا يمكن للبنوك والمؤسسات المالية تجاوزه.

-إلزام البنوك والمؤسسات المالية بإبلاغ زبائنها والجمهور بالشروط البنكية التي تطبقها في عملياتها المصرفية وخاصة معدلات الفائدة الاسمية ومعدلات الفائدة الفعلية الإجمالية على هذه العمليات، ويترتب على كل تأخير قد يحدث في تنفيذ عملية مصرفية قيام البنك أو المؤسسة المالية المعنية بتقديم تعويض للزبون.

-إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة داخلي الهدف منه هو التحكم في النشاطات والاستغلال الفعال للموارد.

-تكليف بنك الجزائر بالسهر على فعالية أنظمة الدفع وتحديد قواعد تسيرها، مع ضمانه لأمن وسائل الدفع من غير الأوراق النقدية، إضافة إلى تعزيز أمن ومتانة المنظومة البنكية عن طريق متابعة البنوك العمومية والخاصة العاملة في الساحة، وإلزامها بحماية مصالح زبائنها والتزامها بالحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي للبلاد[3],

[1] الجريدة الرسمية العدد 35 الصادرة بتاريخ 02 جوان2004

[2] محلوس زكية,اثر **تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية**,مذكرة ماجستيرعلوم التسيير(غير منشورة),جامعة ورقلة ,2009,ص80

[3] انظر المادة33 من الامر 03/09 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض,

المطلب الثالث: تحليل الاداء المالي للبنوك التجارية.

يعد تحليل الأداء المالي للمصارف التجارية بمثابة المجال المحدد لنجاحها، حيث يستخدم كمنهج أساسي في تحقيق الأهداف المالية لها، وهدفه استخلاص نقاط القوة والضعف في البنوك كما انه ينعكس على القرارات المتخذة من طرفها، فعدم تحقيق البنك للأداء المالي حسب المستوى يعرض وجودها إلى الخطر.

الفرع الاول: مفاهيم عامة حول تحليل الاداء المالي.

تعرف الاول: التحليل المالي للقوائم المالية يعد معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على المعلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المنظمة في الماضي والحاضر والمستقبل، كما يقوم التحليل المالي على فحص تحليل القوائم المالية للمصرف ومعرفة ما تحويه من بيانات عن فترة او فترات ماضية بقصد الحصول على معلومات تبين الوضع المالي والائتماني للمصرف ومدى كفاءة السيولة وسياسات توظيف الاموال والعمليات والادارة في المصرف, ومن ثم التنبؤ بنتائج اعماله ونشاطاته في المستقبل[1].

تعريف الثاني: يعرف التحليل المالي بانه عبارة عن القيام بدراسة وتحليل الارقام الناتجة عن العلاقات بين البنود والارقام المختلفة راسيا كانت او افقيا والتي تشمل القوائم المالية وقائمة الدخل خلال فترات مختلفة لكي يمكن من التعرف على الاتجاه الذي تسير اليه الوحدة الاقتصادية ايجابا او سلبا[2].

كما يعد التحليل المالي وسيلة الادارة المالية لتقييم الوضع المالي والاداء التشغيلي للشركة[3].

تعريف الاداء المالي:هو الوضع المالي الذي تسعى اليه المؤسسة لتحقيقه,وعليه فانه تعدد مستوياته وفقا لقدرات المؤسسة في تحقيق اهدافها وبالذات المالية منها بالكفاءة والفعالية[4]

الفرع الثاني: أساليب التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من اهم الطرق المستخدمة في تقييم الاداء بالنسبة للبنوك التجارية, وللوصول لأهداف المرجوة يتطلب استخدام اساليب وادوات, ويوجد اسلوبين للتحليل المالي هما:

1-التحليل الرأسي:

يقوم على اساس دراسة العلاقات بين العوامل او البنود المالية في البنك كما توضحها مجموعة من القوائم المالية خلال فترة زمنية متتابعة للتعرف على حجم ونوع التغير الذي طرأ على عنصر معين او مجموعة من العناصر وقياس الاتجاه ونوعه وتقييمه[5].

2-التحليل الافقي:

ويقوم هذا الأسلوب على أساس تحليل القوائم المالية لعدد من الفترات المالية المتعاقبة، مع اختيار واحدة من تلك الفترات لتكون الأساس، وهذا بغرض تحليل الاتجاهات والتطورات المالية المصاحبة لبنود القوائم، وتحديد أوجه القوة والضعف وكذا التعرف على أسبابها، وذلك بهدف وضع الخطط والسياسات، واتخاذ القرارات المالية والإدارية المناسبة[6].

---

[1] سمير عبد الرزاق سرايري، **قياس الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، السعودية، 2008، ص:134

[2] سنان زهيرمحمد جميل , سوسن احمد سعيد,**تقييم اداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصارف الموصل للتنمية والاستثمار**, ,مجلة تنمية الرافدين,العدد29, 2007, ص120

[3] عدنان تايه النعيمي.ارشد فؤاد التميمي,**التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة**,عمان,دار اليازوري العلمية,2008,ص19

[4] التجاني الهام, شعوبي محمد فوزي,**تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011**,مجلة ابحاث اقتصاديةو ادارية,عدد 17,جوان2015,ص30-31

[5] عبد الغفار حنفي,**ادارة المصارف:السياسات المصرفة-تحليل القوائم المالية-الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والاسلامية**,الدار الجامعية,-2007-2008,ص333

[6] أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق ،**تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة** ،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية،واقع وتحديات ،الأغواط ،2000،ص109

الفرع الثالث: النسب المالية

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من اكثر الادوات المستعملة في تحليل القوائم المالية,وهي اداة تستعمل من اجل الوصول الى نتائج تعطي الاجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي و المركز النقدي والاداء , وتقييم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل[1].

ولتحقيق هذه الجوانب يجب أن تكون النسب المالية قادرة على كشف وقياس نقاط الضعف والقوة وأيضا تكون ذات دلالات واضحة يمكن من خلالها المقارنة بالنسب المالية السابقة أو بالمتوسط العام للنسب، وبالتالي سنتطرق إلى أهم المؤشرات النسب المالية المستخدمة وأكثرها شيوعا وهي كالتالي :نسب الربحية, نسب السيولة, نسب توظيف الأموال, نسب كفاية رأس المال.

اولا: نسب الربحية

تسعى البنوك التجارية الى تعظيم ثروة الملاك، وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة من بينها قدرة البنك على تحقيق أرباح، وعادة ما تقاس تلك القدرة بمجموعة من النسب يطلق عليها نسب الربحية، وتعد من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك .وهي المقياس لفعالية سياسات المؤسسة الاستثمارية و التمويلية والقرارات المتخذة[2]، وتشمل هذه المؤشرات النسب التالية:

جدول رقم1-1: نسب الربحية للبنوك التجارية:

المؤشر	العلاقة	الدلالة
1-معدل العائد على حقوق الملكية	صافي الارباح بعد الضريبة / حقوق الملكية	يقيس هذا المؤشر معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين,
2-نسبة هامش الربح	هامش الربح/ اجمالي الموجودات	يقيس هذا المؤشر صافي الدخل المحقق لكل وحدة نقدية من اجمالي الايرادات كما يقوم بقياس قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب
3-معدل العائد على الودائع	صافي الربح بعد الضريبة / اجمالي الودائع	يقيس مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها باعتبارها من الأموال الإستراتيجية المتاحة للتوظيف وهي أكبر مصادر التوظيف في المصرف
1- معدل العائد على اجمالي الموجودات	صافي الربح بعد الضريبة/ اجمالي الموجودات	تبين لنا هذه النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر في أصول البنك من الربح ،وزيادة هذه النسبة تعني كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول الإيرادية
5- معدل العائد على رأس مال المدفوع	صافي الربح بعد الضريبة/ رأس المال المدفوع	يبين هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات رأس المدفوع من الأرباح المتحققة بعد دفع الضريبة ومقارنة هذا المعدل مع المدة الزمنية المختلفة يعطي مؤشرا لقياس تطور العائد على رأس المال المدفوع
6-معدل العائد على الاموارد المتاحة	صافي الربح بعد الضريبة/(اجمالي الودائع+حق الملكية)	يبين هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الموارد سواء كانت ذاتية أو خارجية من صافي الربح المتحقق وبذلك فإن هذا المعدل يبين كفاءة البنك في تحقيق الأرباح من الموارد المتاحة له.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد نصر حمود مزان فهد,اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية,ط1,دار صفاء للنشر والتوزيع ,2009 ,ص58-61 ومقيمح صبري,محددات الربحية في البنوك التجارية دراسة تطبيقية في بنك BADRالجزائري,مجلة الحقيقة,العدد31, 2004.ص384-385

[1] اليمين سعادة,**استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها"دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة اجهزة القياس والمراقبة العلمة سطيف**, مذكرة ماجستير(غير منشورة),كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة الحاج لخضر باتنة,2008-2009,ص38

[2] www.uobabylon.edu.iq 12/05/2018

ثانيا :نسب السيولة

تعكس نسب السيولة مدى قدرة البنك على تحويل أصوله الى نقدية حاضرة دون التعرض الى خسائر كبيرة, مما يثبت قدرته على الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل[1],

وتعد السيولة من أهم السمات التي تميز البنوك عن منشآت الأعمال الأخرى، فان مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، وتدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض البنك للإفلاس[2] , أي انه يؤدي الى الاضرار بالمساهمين من خلال التأثير على الاوضاع الحالية والمستقبلية للشركة[3].تتمثل أهم المؤشرات المستخدمة لقياس نسبة السيولة في البنوك التجارية في:

جدول رقم1-2: نسب السيولة للبنوك التجارية

المؤشر	العلاقة	لدلالة
1-نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات	النقدية/ اجمالي الموجودات	تقيس هذه النسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في البنك التجاري، وزيادة هذه النسبة يعني توفر أرصدة نقدية من دون تشغيل لدى البنك مما يقل العائد النهائي المتوقع.
2-نسب الودائع الجارية الى الودائع الادخارية والآجلة	اجمالي الودائع الجارية/اجمالي الودائع الادخارية والآجلة	تسمح هذه النسبة للبنوك التجارية بتحديد احتياطاته النقدية السائلة في ضوء حجم الودائع الجارية التي تمثل أكثر أنواع الودائع من حيث السحب والإيداع والتقلب المستمر.
3-نسب الاحتياطي القانوني	الارصدة لدى البنك المركزي/اجمالي الودائع	هذه النسبة عرضة للتغير تبعا للظروف الاقتصادية للبلد ويستخدم هذا الاحتياطي كوسيلة للتأثير في حجم الائتمان المصرفي، وان ارتفاع هذه النسبة تعني ارتفاع قدرة البنك التجاري على الوفاء بالالتزامات المالية في الأوقات الغير اعتيادية,
4-المعدل النقدي	النقدية /اجمالي الودائع	يقيس هنا المعدل قدرة البنك على تلبية التزاماته من النقدية المتوفرة لديه في الصندوق وأرصدته لدى البنوك الأخرى، ويجب تجنب الإفراط في ارتفاع أو انخفاض هذا المعدل.

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره,ص 63-64 وعطاالله علي الزبون,استراتيجيات التحليل المالي,دار الكتاب الثقافي, الاردن,2016, ص119

ثالثا :نسب كفاية رأس المال

يلعب رأس المال دورا هاما في تحقيق الأمان للمودعين، وتظهر أهمية رأس المال في أن البنوك التجارية من أكثر أنواع منشآت الأعمال تعرضا لمخاطر الرفع المالي، بمعنى أن انخفاض معين في الإيرادات يترتب عليها انخفاض اكبر في الأرباح، بل قد تتحول تلك الأرباح إلى خسائر تلتهم رأس المال وتمتد لأموال المودعين، لذا فقد حددت لجنة بازل الحد الأدنى لكفاية رأس المال وهي عشرة بالمائة من رأس المال الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية.

[1] التجاني الهام وشعوبي محمود فوزي,مرجع سابق ,ص38

[2] نذيرة تواتي,**محددات الاداء المالي للمؤسسات البنكية دراسة تطبيقية لعينة من البنوك العاملة في الجزائر,مذكرة** ماستر(غير منشورة), كلية العلوم الاقتصادية' جامعة ورقلة,2015-2016,ص12

[3] ايمن الشنطي,و اخرون,**مقدمة في الادارة والتحليل المالي**, ط الاولى,دار البداية ناشرون وموزعون,2010,ص154

كما تعرف كفاية راس المال بقدرة البنك على امتصاص الخسائر التي تحدث كنتيجة لعمليات الائتمان والاستثمار عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب المصرف,وذلك دون التعرض لالتزامات المصرف قبل الاخرى الناشئة من الودائع[1].

ولقياس هذا المؤشر تم استخدام النسب المالية تالية:

جدول رقم1-3: نسب كفاية رأس المال:

المؤشر	العلاقة	الدلالة
1-نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات	حق الملكية/اجمالي الموجودات	تشير هذه النسبة إلى مدى الذي ذهب إليه البنك في الاعتماد على حقوقه في التمويل الأصول، ويحاول البنك الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلاتها الثابتة وعدم الانخفاض عن معدلاتها في السنوات السابقة ومراعاة ما يقرره البنك المركزي الذي يدعم رفعها لتوفير العملية اللازمة لأموال المودعين
2-نسبة الاصول الخطرة	حقوق الملكية/الاصول الخطرة	تمثل الأصول الخطرة إلى الأموال التي قد تتعرض البنك لها من جراء بيعها إلى بعض الخسائر كالأسهم والسندات غير الحكومية وكذلك الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقدية، وبالتالي فهذه النسبة تعني توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين
3-نسبة حق الملكية الى اجمالي الودائع	حق الملكية/اجمالي الودائع	تبين هذه النسبة مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية مصدر من مصادر التمويل وأيضا مدى قدرته على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة.
4-نسبة حق الملكية الى اجمالي القروض	حق الملكية /اجمالي القروض	توضح هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مواجهة أخطار الاستثمار في القروض والسلفيات من حقوق الملكية دون المساس بالودائع، وتعكس هذه النسبة درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض ويجب على كل بنك الاحتفاظ بنسبة معينة في الاستثمار في نوع من أنواع محفظة القروض، على شكل احتياطات بهدف لتغطية أخطار الائتمان
5-نسبة حق الملكية الى الاستثمارات في الاوراق المالية	حقوق الملكية/اجمالي الاستثمارات في الاوراق المالية	تقيس هذه النسبة هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص ص65-66

[1] سمير عبد الرزاق سرايري، مرجع سابق، ص:142

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

تعتبر الدراسات السابقة جزءا مهما لبناء دراسة علمية، وذلك لما لها من أهمية في تحديد المشكلة وأبعادها، وضبط متغيرات الدراسة والأدوات المستخدمة لمعالجة الموضوع واختبار الفرضيات، ومحاولة مناقشة ما توصلت إليه الدراسات السابقة مع إبراز أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية.

المطلب الاول: الدراسات السابقة باللغة العربية:

سنحاول في هذا المطلب تناول الدراسات السابقة باللغة العربية التي تتشابه مع الدراسة الحالية وتختلف معها في بعضها.

دراسة د.تهتان موراد وشروقي زيد الدين,العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2005-2011),المجلة الجزائرية للاقتصاد,العدد1,افريل 2014.

وتحت اشكالية ما هي أهم العوامل التي تؤثر على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر؟

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر العوامل الداخلية(السيولة، القروض، المديونية، حقوق الملكية، حجم البنوك، مصاريف الاستغلال العامة)على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر مقاسة بمعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA) ولتحقيق ذلك تم تطبيق نماذج(Panel Data) على عينة مكونة من خمسة بنوك تجارية عاملة في الجزائر خلال الفترة2005-2011, وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- تعتبر البنوك التجارية الخاصة أكثر كفاءة في تحقيق الأرباح مقارنة بالبنوك العمومية؛
- لا توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائيا بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، حجم البنك,إجمالي الأصول ومعدل العائد على إجمالي الموجودات((ROA).

دراسة فريد بن ختو ومحمد الجموعي قريشي, قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات(DEA), ,مجلة الباحث, العدد12, 2013.

تحت اشكالية: هل تختلف كفاءة البنوك الوطنية عن كفاءة البنوك العربية والاجنبية؟ وهل ترتبط مستويات الكفاءة بحجم البنك؟

تهدف هذه الدراسة الى قياس الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الوطنية والعربية والاجنبية التي تم اعتمادها بعد صدور قانون النقد والقرض (10/90), وذلك باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات, تضمنت الدراسة عشرة (10) بنوك: ثلاثة وطنية واربعة عربية وثلاثة اجنبية, استخدمت في الدراسة معطيات سنة 2010 لكل من القروض والنتائج البنكي الصافي كمخرجات,والديون والمصارف العامة للاستغلال و اهتلاك الأصول الثابتة كمدخلات لنموذج التوجيه الإخراجي (BCC-O و CCR-O) لقياس الكفاءة. وكانت النتائج العامة للدراسة : ان معضم بنوك الدراسة تتمتع بوفرة في الموارد وهو ما يعكس ضعف الاستثمارات المصرفية لدى هذه البنوك, و أن البنوك الأجنبية أكثر كفاءة من البنوك العربية والوطنية وان درجات مؤشرات الكفاءة لا ترتبط بحجم البنك.

دراسة بعلي حسني مبارك ,إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي لجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة ,مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة),كلية علوم الاقتصادية,جامعة قسنطينة,2012.

تهدف الدراسة الى الإجابة عن الإشكالية التالية :كيف يمكن رفع كفاءة أداء البنوك الجزائرية وزيادة قدراتها التنافسية لمواجهة تحديات العولمة المالية، وما هي الاستراتيجيات والإجراءات المناسبة لذلك؟

وللاجابة على إشكالية البحث قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لعرض وتحليل مختلف أبعاد الموضوع والوصول إلى النتائج المتوخاة من الدراسة ومن النتائج المتوصل اليها نذكر ما يلي:

- بالرغم من الجهود المبذولة من الناحية التشريعية في مجال الإصلاحات المصرفية الجزائرية، إلا أنها لم يكن لها انعكاسات على تحسين أداء البنوك الجزائرية وتحسين الخدمات المصرفية المقدمة.
- إن هيمنة البنوك العمومية على السوق المصرفي في الجزائر لا يعود بالدرجة الأولى إلى كفاءتها، بقدر ما يعود لعوامل تاريخية ولطبيعة ملكية هذه البنوك للدولة واحتكارها للنشاط المصرفي من جهة، ومن جهة أخرى يعود إلى ضعف الثقة في البنوك الخاصة، ما ترتب عنه نقص روح الابتكار والتطوير والمنافسة.

تعاني البنوك الجزائرية جملة من أوجه القصور والضعف الهيكلي والتي يجب مواجهتها.

دراسة قريشي محمد الجموعي(2004),تقييم اداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك العاملة في الجزائر 1994–2000, جزء الاول, مجلة الباحث, العدد03, 2004.

تهدف الدراسة الى الاجابة عن الاشكالية التالية:كيف يمكن تقييم العلاقة بين الربحية والمخاطرة في نشاط البنوك؟.

تتناول هذه الدراسة كيفية استخدام البيانات والمعطيات المالية في تقييم أداء البنوك، وتطبيق ذلك على مجموعة من البنوك الجزائرية خلال فترة 1994–2000 باستخدام بيانات قوائمها المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) وتوضيح العلاقة المتبادلة بين ربحية البنك ومخاطره، ثم مقارنة أداء هذه البنوك فيما بينها.

تستخدم الدراسة نموذج تحليلي يعرف بنموذج العائد على حق الملكية (ROE) وتحاول من خلاله المقارنة بين أداء البنوك محل الدراسة من حيث العائد أو المردودية، والكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، وإنتاجية أصول كل بنك من جهة؛ ومن حيث المخاطر التي تواجه كل بنك من جهة ثانية,وتوصل الباحث الى ان بنك البركة اكثر ربحية وكفاءة واقل خطورة مقارنة بين البنوك الاخرى.

المطلب الثاني:الدراسات السابقة باللغة الاجنبية:

سنحاول في هذا المطلب تناول الدراسات السابقة باللغة الاجنبية التي تتشابه مع الدراسة الحالية في بعض النقاط وتختلف معها في بعضها .

Etude :koli mbo rolly , determinants de la rentabilite des banques commerciales en rd congo : une analyse econometrique en donnees de panel, de licencie en sciences de gestion, gestion financiere, universite de kinshasa congo ,2012-2013

ومن خلال الملاحظة التوضيحية المنظمة في المتغيرات التنظيمية، والمالية الكلية، والاقتصاد الكلي ،لعينة المختارة تؤيد أحيانا واحيانا متناقضة لتوقعات النظرية الاقتصادية والمالية في هذا المجال. نتائج تقديرات هذه النماذج تشهد على المتغيرات تم استخدام ثلاثة متغيرات، متمثلة في حجم البنك، الأسهم والإئتمانات الممنوحة .حجم التأثيرات البنكية على الربحية سلبية التي تشكل مصدرا لتكاليف عالية للبنك وله آثار ضارة على ربحية البنك. فيما يتعلق بالمساواة، والمعايير الدولية للملاءة والسيولة من أجل محاربة الأزمات المصرفية في ظل التضخم اما لجنة بازل، كان لها آثار سلبية على ربحية البنك. سياسة منح الائتمان لها أيضا تأثير سلبي على ربحية البنوك بسبب فائض سيولة البنوك بسبب الامتثال للمعايير العالمية تسبب في صعوبة الوصول إلى الائتمان من قبل وكلاء الاقتصادية.

على جانب محددات الاقتصاد الكلي، تم اختيار اثنين من المتغيرات، يتعلق الأمر بالنمو الاقتصادي ومعدل التضخم . الربحية في البنوك الكونغولية، تستجيب بشكل إيجابي للنمو الاقتصادي ومناخ تضخمي. يظهر الناتج المحلي الإجمالي آثارا محفزة لربحية البنوك الكونغولية، مما يؤكد الرؤى النظرية.

تحليل تأثير المتغيرات المالية الكلية على ربحية البنوك في جمهورية الكونغو الديمقراطية باستخدام مؤشرين (حجم القطاع المصرفي والتركيز المصرفي) تبين أن البنوك عانت في وقت لاحق زيادة في حجم القطاع المصرفي الذي تأثر سلبًا على ربحية البنوك ونفس الشيء بالنسبة للتركيز المصرفي.

Etude :brahim mansouri ,said afroukh,la rentabilité des banques et ses determinants:cas du maroc ,droit et sciences economiques ,universite cadi ayyad, marrakech,2009.

تهدف الدراسة الى فهم العوامل التي تؤثر على ربحية البنوك وفهم أفضل للسياسات المصرفية وذلك يتطلب في الواقع معرفة دقيقة بمحددات ربحية البنك ومن خلال ذلك تطرح الاشكالية التالية كيف تستجيب ربحية البنوك لمحدداتها الرئيسية؟ ما هي خصائص البنوك والبيئة الاقتصادية والمالية التي تؤثر على ربحية البنوك في المغرب؟ ما هي تداعيات هذه على سلوك السياسات الداخلية والخارجية لوحدات التطوير هذه الاقتصادية؟

وللاجابة عن الاشكالية تم دراسة محددات ربحية البنك المغربي في هذه الحالة يتم قياس هذه الربحية باستخدام اثنين من المؤشرات المختلفة ولكن مكملة، وهي العائد على الاصول وهامش الفائدة .محددات اختيار الربحية وفقا للنظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية.

التطورات الأخيرة تشمل المتغيرات التنظيمية، وعوامل الاقتصاد الكلي و(الخارجية) والمتغيرات المالية الكلية . ويستند الأسلوب الاقتصادي القياسي المستخدم على تحليل بيانات الكلية على أساس عينة من خمسة بنوك مغربية رئيسية لوحظت خلال الفترة 1993-2006 بشكل عام، بعض النتائج التجريبية من تحليلنا تثبت النتائج النظرية ولكن الأخرى لا تدعم توقعات النظرية الاقتصادية بسبب خصوصيات هيكل النظام المصرفي والمالي الاقتصاد المغربي والاقتصاد بشكل عام.

Etude :m. fresard, quels sont les facteurs qui permettent d'expliquer les differences de performance entre les banques de detail françaises, pendant la crise, de 2007 a 2009 , de licencie en sciences economiques ,hec paris, 2011.

الهدف من الدراسة هو لفهم لماذا نجت بعض بنوك التجارية الفرنسية من الأزمة بشكل أفضل من غيرها .ولذلك تم طرح الاشكالية ما هي العوامل التي تفسر اختلافاتهم في الأداء خلال الأزمة؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة وسد فجوة في الأدبيات الموجودة حول أداء البنك وفهم الاختلافات في الأداء بين بنوك التجارية الفرنسية، خلال الأزمة، من 2007 إلى 2009. ولهذا تمت دراسته على 153 بنك، قام الباحث بجمع بيانات حول جميع المتغيرات التي تتعلق بالدراسة ،و يمكن أن يكون لها تأثير على الأداء وباستخدام هذه البيانات، تمكن من رسم صورة للبنوك التجارية الناجحة على الرغم من الأزمة، وفهم كيفية تأثير المتغيرات المصرفية، مثل نسبة السيولة أو الرسملة على أدائها. لقد وجد أن البنك التجاري الافضل أداءً خلال الأزمة صغير، ولديه نسبة سيولة منخفضة إلى حد ما، ولا يبحث عن الكفاءة التشغيلية ولديه حصة صغيرة في السوق.

وفيما يتعلق بتأثيرات المتغيرات، تظهر النتائج أن السيولة و جودة الائتمان هما متغيرين مهمين يساهمان بشكل إيجابي في الأداء .وينطبق نفس الشيء على الأداء قبل الأزمة، ومستوى الودائع المصرفية أو الناتج المحلي الإجمالي .ينتج الحجم تأثيرات مختلطة تمامًا، وسلبية على ROA ولكن بدون أي تأثير على مؤشرات الأداء الأخرى .والأغرب من ذلك، أن الكفاءة التشغيلية لا يبدو أنها تؤدي بالضرورة إلى الأداء .بالنسبة للتنويع، ويسمح لنا تحليلنا وقراءتنا للأدبيات الموجودة بأن نصل إلى تأثير إيجابي، على الأقل كأزمة .المتغيرات الأخرى مثل العمر أو الجنسية أو الإدراج أو الرسملة ليس لها تأثير كبير.

المطلب الثالث: العلاقة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

بعد عرض مختلف الدراسات السابقة المتعلقة بتحليل الاداء المالي وربحية البنوك التجارية سنتطرق في هذا المطلب على اوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية .

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها دراسة اعتمدت على اسلوب التحليل المالي من خلال دراسة النسب المالية بحيث قمنا بدراسة مؤشر العائد على الحقوق الملكية كمتغير تابع وبدراسة السيولة وكفاية رأس المال كمتغيرات مستقلة وسيتم من خلالها المقارنة بين البنوك التجارية ، في حين اعتمدت الدراسات السابقة على أسلوب التحليل المالي والتحليل العاملي من خلال دراستها لنسب المالية حيث قامت الدراسة بقياس عامل الربحية بمؤشرين العائد على حقوق الملكية والعائد على اجمالي الأصول وقامت بدراسة السيولة والرافعة المالية والودائع وهامش الربح كمتغيرات مستقلة... ، وعوامل اخرى تمثلت بحجم البنك، وعدد موظفيه، وإدارته، والظروف الاقتصادية والسياسية ،والثقافة الاجتماعية والوعي البنكي، والمناقشة ...

وحاولنا تلخيص اوجه المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة حيث سنوضح نقاط التشابه ونقاط الاختلاف:

جدول رقم1-4: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

	اوجه الاختلاف		اوجه التشابه
	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة	
من حيث الزمان والمكان	انجزت الدراسة في الفترة (2009-2016) اما بالنسبة للحدود المكانية فكانت لعينة من البنوك التجارية المحلية والاجنبية	تمت الدراسات في السنوات مختلفة تراوحت بين 1993الى 2012 وكما انها تمت في بيئات مختلفة تمثلت في: المغرب، جمهورية الكونغو، فرنسا.	وقعت بعض الدراسات في نفس بيئة الدراسة الحالية وهي الجزائر وكما تماثلت في بعض البنوك الا ان دراستنا قامت بمقارنة البنوك المحلية والاجنبية الا ان دراسة جموعي قريشي بين بنوك محلية ودراسة تهتان موراد بين البنوك الخاصة والعمومية.
من حيث العينة	تمت الدراسة على اربعة بنوك تجارية محلية واخرى اجنبية وهي: بنك الوطني الجزائري، بنك الخارجي الجزائري، بنك الخليج وبنك سوسيتي جنرال	تمت الدراسات السابقة في بنوك مختلفة متمثلة في بنوك فرنسية وبنوك كونغولية ومغربية اما دراسات الجزائرية اختلفت بدراستهم بنك البركة وقرض شعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية وغيرهم بينما عدد البنوك تراوح بين 153-4 بنوك	وقعت دراستنا في نفس بعض البنوك التي تمت فيها دراسة الاستاذ محمد قريشي جموعي ، استاذ تهتان مراد ، فريد بن ختو ومحمد الجموعي قريشي
من حيث منهج وادوات الدراسة	حاولنا في دراستنا اسقاط النظري على الواقع حيث استعملنا المنهج التاريخي من خلال دراسة تطور اصلاحات النظام النقدي والمنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات وتحليل النسب المالية للتوصل لمجوعة من النتائج.	تختلف الدراسات السابقة في البرنامج المستعمل في تحليل البيانات	تشابهت مع الدراسات السابقة في استعمالنا لنفس المنهج وهو اسلوب الوصفي التحليلي وجميع الدراسات كانت تسعى الى المقارنة بين اداء وكفاءة البنوك التجارية.

من حيث المتغيرات	اعتمدنا في دراستنا على متغير تابع واحد وهو العائد على حقوق الملكية ومتغيرات مستقلة متمثلة في: السيولة ونسبة كفاية رأس المال	اعتمدت الدراسات السابقة على مؤشرين او اكثر في توابع كاستعمال مؤشر العائد على اجمالي الاصول اما متغيرات المستقلة تنوعت كذلك نذكر منها: التضخم,القروض ,الديون ,مخاطر رأس المال. السن، حجم البنك، ...	تشابهت الدراسة مع الدراسات السابقة في استعمال مؤشر التابع العائد على حقوق الملكية مثل دراسة جموعي قريشي والمتغيرات المستقلة كالسيولة وكفاية رأس المال.

المصدر: من إعداد الطالبة.

خلاصة الفصل:

لقد سلط الضوء من خلال هذا الفصل على الأدبيات النظرية، فتم التطرق في المبحث الأول للمفاهيم المتعلقة بالنظام النقدي واهم الإصلاحات التي طرأت عليه والمجسدة في قانون النقد والقرض واهم التعديلات التي تمت على قانون النقد والقرض كما تطرقنا لتحليل الأداء المالي وأهم أساليبه بالإضافة إلى أهم نسبه، ومنه نستطيع القول أن التحليل المالي وسياسة الوصول الى الأهداف، وبالرغم من اختلاف أنوعه نجد أنها تصب في مفهوم واحد قياس فعالية البنك وكفاءته، كما ترتبط نسب تحليل الأداء المالي بالبنوك التجارية. وعليه وجب على البنوك التجارية التحكم في كافة العوامل التي من شانها التأثير على ربحيتها.

أما في المبحث الثاني فكان بعنوان الدراسات السابقة، وكان يتمحور حول أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة وقسمناها إلى دراسات باللغة العربية ودراسات باللغة الأجنبية، والذي تم من خلاله استعراض لأهم جوانب هذه الدراسات والمتمثلة في الهدف من الدراسة والمنهج المستعمل والبنوك التي تمت فيها الدراسات وكذا ذكر أهم النتائج المتوصل لها وفي الأخير تم تقدم تعليق حول الدراسات السابقة من خلال استخراج أوجه الشبه وأوجه الاختلاف، وإبراز ما يميز دراستنا.

الفصل الثاني
دراسة مقارنة بين البنوك التجارية المحلية والبنوك الاجنبية في ظل قانون النقد والقرض

تمهيد

بعدما تناولنا في الفصل السابق الأدبيات النظرية والتطبيقية والمتعلقة بتحليل الاداء المالي واهم العوامل المحددة له، وكما تعرفنا على أهم الإصلاحات التي مر بها النظام النقدي، وكذا الدراسات السابقة والتي لها صلة بالدراسة الحالية، فقد خصصنا هذا الفصل لتجسيد ما تطرقنا له في الفصل الأول ودعم تلك المفاهيم من خلال إجراء دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك التجارية المتمثلة في (بنك الخارجي الجزائري، بنك الوطني الجزائري، بنك الخليج، بنك سوسيتي جنرال).حيث سنقوم باختبار فرضيات البحث بعد إن نقوم بعرض البيانات المالية لمجموعة من البنوك العاملة في الجزائر.

ولإلمام أكثر بالجانب التطبيقي للدراسة ارتأينا أن نتناول من خلال هذا الفصل كل من مجتمع وعينة الدراسة وطريقة جمع وتلخيص المعطيات والتعرف بمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها، والأدوات الإحصائية والقياسية وبرامج الدراسة المستخدمة في معالجة المعطيات المجمعة، كما سيتم عرض وتحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة.

لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول :الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني :عرض النتائج ومناقشتها

المبحث الأول :الطريقة والادوات المستخدمة في الدراسة الميدانية

قبل الشروع في دراسة العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، نوضح بعض جوانب الدراسة والممثلة في مجتمع الدراسة وعينتها، وتحديد متغيراتها وكيفية قياسها، وكذا الأدوات الإحصائية المستعملة كل هذا سيتم التطرق له من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول :الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية

يتناول هذا المطلب عرض للطريقة المتبعة في هذه الدراسة من خلال التعرف على مجتمع وعينة الدراسة، واهم مصادر جمع هذه البيانات.

الفرع الأول:خطوات الدراسة

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع، والإجابة على إشكالية الدراسة فقد قمنا بإتباع الخطوات التالية:

-جمع البيانات المالية من خلال قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)وقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)والمتوفرة في التقارير المالية السنوية و الموجودة في المواقع الخاصة بكل بنك للعينة المختارة للدراسة في الفترة الزمنية الممتدة من عام2009 إلى2016.

- استخراج النسب المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة المذكورة من خلال البيانات المالية للبنوك، لاستخدامها في عملية التحليل المالي للتعرف إلى مدى تأثيرها على ربحية البنوك.

- حساب نتائج النسب المالية المستخدمة بواسطة برنامج Excel07

الفرع الثاني مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في القطاع المصرفي الجزائري، حيث قيدت الدراسة بما هو متوفر من بيانات ومعلومات عن البنوك التجارية الجزائرية ورغم المحاولات لإدراج جميع المصارف الجزائرية ولفترة أطول ما يمكن إلا أن الدراسة في الأخير اقتصرت على اربع بنوك متمثلة في (بنك الجزائر الخارجي، بنك سوسيتي جنرال، بنك الخليج، بنك الوطني الجزائري)وبالتالي سنقوم بتقديم البنوك عينة الدراسة.

جدول رقم 2-1 عرض للبنوك التجارية عينة الدراسة:

البنك	رمز البنك	عرض البنك
1- بنك الجزائر الخارجي	BEA	تأسس في أكتوبر 1967 بموجب الأمر رقم204/67 يقوم بمهمتين أساسيتين : الأولى خاصة بالودائع والإقراض الثانية خاصة بالتجارة الخارجية، وبإمكان هذا البنك أن يتدخل في مختلف العمليات البنكية مع الخارج التي تتمثل بالدرجة الأولى في منح الإعتمادات عن الاستيراد وإعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين.
2- بنك الوطني الجزائري	BNA	أنشئ البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم ال رئاسي رقم178/66 المؤرخ في جوان 1966 لسد الفراغ المالي الذي أحدثته البنوك الأجنبية، وليكون وسيلة للتخطيط المالي وركيزة للقطاع الاشتراكي والزراعي ويقوم هذا البنك أساسا بتعبئة المدخرات الوطنية ومنح القروض للقطاعات الاقتصادية العمومية صناعية كانت أم زراعية، بالإضافة إلى العمليات البنكية التقليدية التي تقوم البنوك التجارية.

3- بنك الخليج	AGB	ينتمي هذا البنك لمجموعة من ابرز المجموعات في الشرق الاوسط، وهي شركة الكويت القابضةKIPCO برأسمال قدره 10 مليار دينار جزائري، بدأ نشاطه في مارس2004 ، ومهمته الأساسية المساهمة في التنمية الاقتصادية للجزائر من خلال تقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية للمؤسسات والأفراد بالإضافة إلى ذلك يقدم بنك الخليج الخدمات البنكية التقليدية التي تتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية تلبية لرغبات العملاء.
4- بنك سوسيتي جنرال	SGA	والتي فتحت فرعا في الجزائر في 1998/04/15 برأس مال قدره500 مليون دينار جزائري، وتتكفل هذه المؤسسة بتمويل نشاطات التجارة الخارجية مع ضمان متابعة تطبيق برنامج خصخصة المؤسسات العامة

المصدر: سعدون عائشة، ممارسة إدارة الأعمال في البنوك العمومية الجزائرية والبنوك الأجنبية الخاصة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، إدارة أعمال ،جامعة البويرة، 2014، ص115-117

المطلب الثاني :الادوات المستخدمة في الدراسة

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام مجموعة من الأدوات والتي تتمثل في متغيرات الدراسة، ويمكن تحديد متغيرات الدراسة كالاتي:

تعتبر النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة لقياس الربحية المصرفية، حيث اعتمدنا على مؤشرات الربحية واخترنا مؤشر لتقييم الربحية (ROE) مؤشر العائد على حقوق الملكية والذي يعتبر متغير تابع وطريقة حسابه وبالاعتماد على الأدبيات النظرية للدراسة كالتالي:

العائد على حقوق الملكية= النتيجة الصافية بعد الضريبة / حقوق الملكية

يشكل نموذج الربحية من مجموع من المؤشرات التي تستخدم في الدراسة والمتمثلة في متغيرات المستقلة وهي كالأتي:

جدول رقم 2-2: المتغيرات المستقلة

المؤشر	الرمز	النسب
السيولة النقدية	LQ	نسبة النقدية /إجمالي الأصول
كفاية رأس المال	CA	نسبة حق الملكية /إجمالي الأصول

المطلب الثالث: مصادر جمع البيانات والبرامج المستخدمة:

سنتناول في هذا المطلب مصادر جمع البيانات والبرامج المعتمدة في هذه الدراسة.

الفرع الاول :مصادر جمع البيانات

سيعتمد البحث في جمع البيانات اللازمة لإعداد هذه الدراسة على البيانات الثانوية والمتمثلة بشكل أساسي بالقوائم المالية للبنوك التجارية والمنشورة في التقارير المالية السنوية عبر الموقع الالكتروني الخاص بكل بنك عينة الدراسة، بالإضافة إلى الاستفادة من الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر وكذلك الكتب والنشرات والتقارير الدورية المنشورة بهذا الخصوص.

الفرع الثاني :البرامج المعتمدة في الدراسة

من أجل الإجابة عن إشكاليات وفرضيات الخاصة بالدراسة تم الاعتماد على التحليل الوصفي للبيانات، بهدف توضيح خصائص كل متغير من متغيرات الدراسة، كما تم إجراء الارتباط لكل متغير من متغيرات الدراسة، وهذا بهدف التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة، وكذلك تحليل المعطيات بين المتغيرات لمعرفة هذه العلاقة ومناقشة فرضيات الدراسة، وبيان نتائج هذا الاختبار والتي تحقق الهدف العام لهذه الدراسة، وذلك عن طريق استعمال البرنامج الجداول الالكترونية EXCEL07

المبحث الثاني :عرض النتائج ومناقشتها

إن عملية عرض النتائج ومناقشتها تتطلب استخدام أدوات وطرق مختلفة لتسهيل حل إشكالية الدراسة، حيث سنقوم بتحليل هذه النتائج تحليلا علميا يساعد على إعطاء توصيات وحلول تساهم في رفع فعالية وأداء البنوك أكثر.

المطلب الأول :عرض نتائج الدراسة الميدانية

من أجل قياس ربحية البنوك التجارية تم الاعتماد على مؤشر العائد على حقوق الملكية كونه أداة مناسبة للحكم على قدرة البنك على تعظيم ثراء مالكيها. والجدول التالي يبين نتائج حساب مؤشرات الربحية للبنوك خلال فترة الدراسة وذلك كما يلي:

جدول رقم2-3 :تطور العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية عينة الدراسة خلال فترة 2009-2016:

البنك / السنوات		2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط الحسابي
BNA	ROE	42,35%	49,07%	32,47%	21,17%	21,51%	20,15%	17,11%	15,94%	27.47 %
AGB	ROE	14.49%	19.98%	25.91%	38.46%	47.51%	36.96%	33.44%	23.93%	30.09%
SGA	ROE	24.46%	25.63%	30.34%	29.53%	20.75%	23.12%	15.82%	18.34%	23.50%
BEA	ROE	59.31%	18.04%	24.84%	29.19%	13.41%	18.39%	18.89%	17.84%	24.99%

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (04)

تحليل العائد على حقوق الملكية ROE:

- من خلال الجدول السابق نلاحظ ان بنك الوطني الجزائري (BNA) حقق نمو في نسبة العائد على حقوق الملكية في الفترة 2009-2010 فقد نما من (42.35%) في سنة 2009 ليصل الى (49.07%) في سنة 2010, ثم اخذت في الارتفاع والانخفاض إلى أن بلغت (15.94%) في سنة 2016 . اما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (27.47%) خلال سنوات الدراسة.

- وفي بنك الخليج (AGB)نلاحظ ارتفاع هذه النسبة من سنة الى اخرى الى ان بلغت (47.51%) وهي اعلى نسبة وصلت اليها في سنة 2013,ثم انخفضت الى ان بلغت (23.93%) في سنة 2016,اما المتوسط الحسابي فقد بلغ (30.09%) خلال سنوات الدراسة.

- اما بنك سوسييتي جنرال (SGA) حقق نمو في نسبة العائد على حقوق الملكية في فترة 2009-2011 فقد نما من(24.46%) في سنة 2009 الى اعلى نسبة وصلت اليها بحيث بلغت(30.34%) في سنة 2011 ثم اخذت في الارتفاع والانخفاض الى ان بلغت (18.34%) في سنة2016, اما المتوسط الحسابي فقد بلغ (23.50%) خلال سنوات الدراسة.

- اما بنك الخارجي الجزائري (BEA) فقد بلغ معدل العائد على حقوق الملكية (59.31%) سنة 2009 ثم اخذت تتذبذب الى ان وصلت (17.84%) في سنة 2016,اما المتوسط الحسابي فقد بلغ(24.99%) خلال سنوات الدراسة.

وقد حقق بنك الخليج (AGB) أعلى معدل في مؤشر العائد على حقوق الملكية وهذا مؤشر جيد على مدى قدرته في استغلال واستثمار الأموال المتاحة لديه والمتمثلة في حقوق الملكية بشكل كفء.

المطلب الثاني: الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة

نقوم باستخدام المقاييس الإحصائية الوصفية (مقاييس النزعة المركزية، مقاييس التشتت) على بيانات الدراسة لتحديد مدى تباعد البيانات عن بعضها البعض وذلك بحساب أصغر وأعلى قيمة وتحديد مدى تباعدها عن المتوسط الحسابي بحساب متوسط البيانات والانحراف المعياري لكل متغيرة من متغيرات الدراسة.

الفرع الاول :الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

سنقوم بحساب بعض الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة مثل حساب المتوسطات والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف وذلك لمعرفة خصائص متغيرات الدراسة والجدول الموالي يوضح الاحصاءات الوصفية للدراسة.

الجدول رقم 2-4 المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

البنك	ROE	LQ	CA
BNA	%27.47	%11.14	%2.16
AGB	%30.09	%31.19	%10.71
SGA	%23.50	%23.99	%10.51
BEA	%24.99	%15.91	%3.33
المتوسط	%26.51	%20.56	%6.68
الانحراف المعياري	%2.89	%8.85	%4.57
معامل الاختلاف	%10.91	%43.06	%68.39
اعلى قيمة	%30.09	%31.19	%10.71
ادنى قيمة	%23.50	%11.14	%2.16

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الملاحق (03,02,01)

الفرع الثاني: دراسة مقارنة لمؤشر الربحية

نقوم في هذا الجزء من الدراسة بإجراء دراسة إحصائية لمؤشر الربحية ونقارن البنوك ببعضها البعض وبالمتوسط العام لربحيتهم خلال سنوات الدراسة كالتالي:

الشكل رقم (2-1): متوسط قيم العائد على حقوق الملكية مقارنة بالمتوسط العام

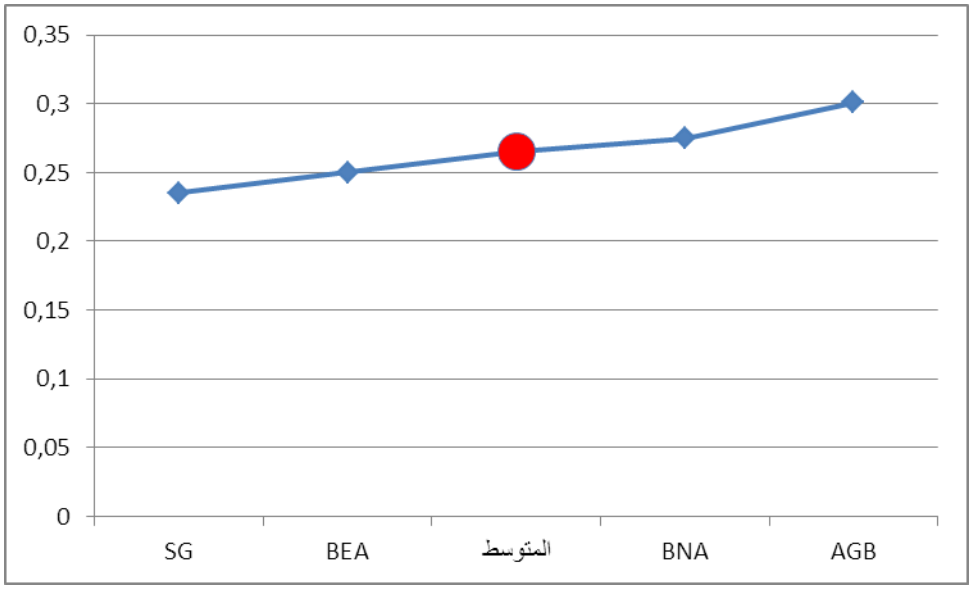

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-4)

نقيس مدى قدرة البنك على توليد إرباح ومدى فعاليته في توظيف أموال ومن خلال الملحق رقم (01) أن أصغر نسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية هي 0,23 لبنك SGA وان أعلى نسبة هي 0,30 لشركة AGB وذلك بمتوسط حسابي قدره 0,26 وبانحراف معياري قدره 0,03 يتضح من خلال الشكل رقم () أن (02) بنكين لديهما معدل عائد على حقوق الملكية أقل من المتوسط هما SGA وBEA ، و(02) بنكين لديهما معدل عائد على حقوق ملكية أعلى من المتوسط هما AGB وBNA

الشكل رقم (2-2): متوسط كفاية رأس المال مقارنة بالمتوسط العام

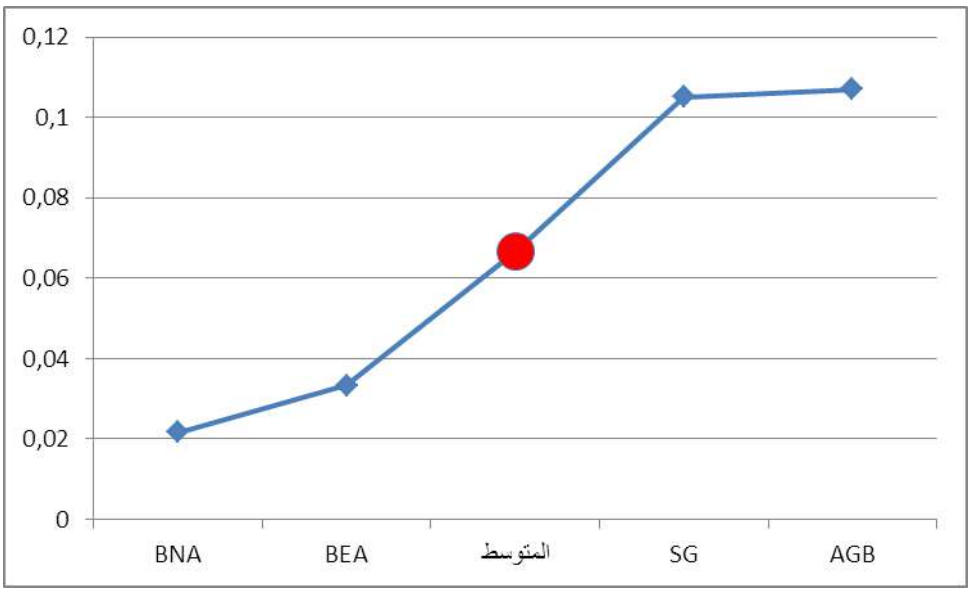

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-4)

نقيس مدى قدرة البنك على توليد إرباح ومدى فعاليته في توظيف أموال ومن خلال الملحق رقم(02) أن أصغر نسبة لمعدل كفاية رأس المال هي 0.02 لبنك BNA وان أعلى نسبة هي 0.11 لشركة AGB وذلك بمتوسط حسابي قدره 0.07 وبانحراف معياري قدره 0,04يتضح من خلال الشكل رقم () أن (02) بنكين لديهما معدل كفاية رأس المال أقل من المتوسط هما BNA وBEA ، و(02) بنكين لديهما معدل كفاية رأس المال أعلى من المتوسط هما SGA وAGB

الشكل رقم (2-3): متوسط نسبة السيولة مقارنة بالمتوسط العام

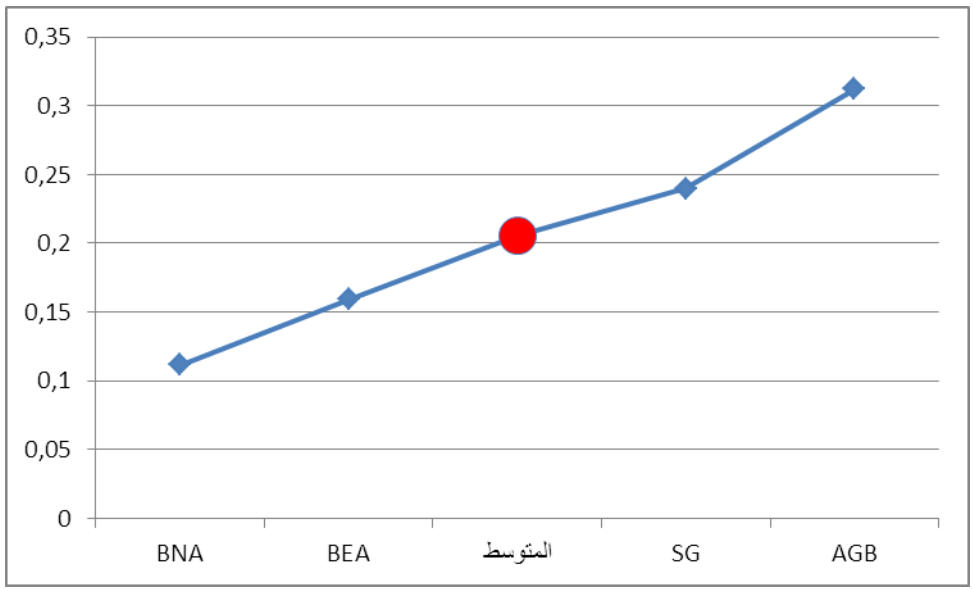

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-4)

نقيس مدى قدرة البنك على توليد إرباح ومدى فعاليته في توظيف أموال ومن خلال الملحق رقم (03) أن أصغر نسبة لمعدل نسبة السيولة هي0,11 لبنك BNA وان أعلى نسبة هي 0,31 لشركة AGB وذلك بمتوسط حسابي قدره 0,20 وبانحراف معياري قدره 0,08 يتضح من خلال الشكل رقم () أن (02) بنكين لديهما نسبة السيولة أقل من المتوسط هما BNAوBEA ، و(02) بنكين لديهما نسبة سيولة أعلى من المتوسط هما SGA وAGB

المطلب الثالث: نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

بغية استخراج ما تم التوصل إليه من النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي من الدراسة عمدنا إلى مقارنة أداء البنوك (SGA; BNA; AGB; BEA) وذلك بمقارنة متوسطات كل مؤشر ومن خلال المنحنيات,و اختبارها مع الفرضيات.

الفرع الاول: نتائج الدراسة

بينت الدراسة أن:

1- بالنسبة لمؤشر العائد على حقوق الملكية:

نستطيع الحكم من المقارنة على أن بنك AGB تميز بقدرة اكبر على تعظيم أرباحه ناتجة عن حسن استغلاله لمجوداته وموارده وتحقيق اكبر عائد من أمواله الخاصة الأمر الذي يمكنه من النشاط في أريحية بحيث بلغ(0,30) لأنه حقق نتيجة صافية اكبر مقارنة على امواله الخاصة ويليه بنك BNA والذي يوفر عوائد مرضية للمساهمين فيه والذي حقق معدل عائد على حقوق الملكية بقدر (0,27) وهو أعلى من بنك BEA والذي حقق (0,24) وهو اعلى من بنكSGA الذي حقق (0,23)وبالتالي البنك الاحسن في تحقيق اكبر عائد هو بنك AGB.

2- **بالنسبة لمؤشر كفاية رأس المال:**

فقد تبين كنتيجة لمقارنة متوسطات الكفاية بالنسبة للبنوك, أن بنكAGB يتميز بقدرة اكبر على رد الودائع وكذا البقاء في مأمن من الخسائر الناشئة عن عمليات الائتمان والاستثمار معتمدا على أمواله المملوكة والمتاحة لأصحاب البنك وذك بتحقيقه نسبة قدرها (0,107) وذلك بتحقيقه حقوق ملكية اكبر مقارنة على اجمالي الاصول وه اكبر من بنك SGA الذي حقق (0,105) وهو اكبر من بنكBEA الذي حقق (0.33) وهو اعلى من بنك BNA الذي حقق (0.021) الذي يعتبر الأسوأ من حيث الأداء فيما يتعلق بمؤشر كفاية رأس المال, ومن هنا ثبت لنا ان الأداء الجيد لبنك AGB فيما يتعلق بعنصر الكفاية رأس المال والأسوأ بنك BNA.

3- بالنسبة لمؤشر السيولة:

بينت النتائج من خلال مقارنة متوسطات السيولة للبنوك, إن بنك AGB هو الاحسن من خلال الفترة المدروسة تعكس قدرته الكافية على أداء التزاماته تجاه زبائنه وذلك لتحقيقه نسبة سيولة قدرها (0,31) وذلك لتحقيقه نسبة نقدية اكبر مقارنة بإجمالي الاصول وهو اكبر من بنك SGA الذي حقق (0,31) وهو اعلى من بنك BEA الذي حقق (0.15) وهو اعلى من بنك BNA الذي حقق (0.11) ,وبالتالي يمكننا الحكم على ان بنك AGB الأحسن أداء من حيث إدارة السيولة بينما الاسوأ هو بنك BNA.

الفرع الثاني: اختبار الفرضيات.

- بنك الخليج(AGB) الأكثر كفاءة في تحقيق الأرباح والأفضل في قوته الايرادية ومنه خطأ الفرضية الأولى والتي تقول إن ربحية البنوك المحلية و قوتها الايرادية أفضل من البنوك الأجنبية .
- من خلال النتائج نجد إن سيولة البنوك الأجنبية و ملاءتها أفضل من البنوك المحلية و منه خطأ الفرضية الثانية والتي تقول بان سيولة البنوك المحلية و ملاءتها أفضل من البنوك الأجنبية.
- من خلال النتائج المتعلقة بكفاية رأس المال نجد ان البنوك الأجنبية أكبر من البنوك المحلية والتي تنفي الفرضية الثالثة والتي تقول بأن كفاية رأس مال البنوك المحلية اكبر من البنوك الأجنبية.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في ظل اصلاحات قانون النقد والقرض هل البنوك التجارية الجزائرية المحلية افضل اداء من البنوك الاجنبية؟

حيث حاولنا الإجابة عليها من خلال الاعتماد على الدراسة النظرية ودراسة الحالة ،وهذا ما تناولناه في هذا الفصل وذلك من خلال مبحثين،بالتعرض الى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية و تقسيمه الى مطلبين تناولنا فيهما الطريقة المتبعة في الدراسة و الادوات المستخدمة هذا في المبحث الاول وفي المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى عرض نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها و اختبار الفرضيات.

و في الأخير يمكن القول ومن خلال الدراسة استخلصنا النتائج التالية:

-بنك الخليج (AGB) الأكثر كفاءة في تحقيق الأرباح و الأفضل في قوته الإيرادية؛

- سيولة البنوك الأجنبية وملاءتها أفضل من البنوك المحلية؛

- كفاية رأس المال للبنوك الأجنبية اكبر من البنوك المحلية.

خاتمة

خاتمة:

في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها البنوك التجارية الجزائرية حاولنا ان نتعرف على أهم الإصلاحات التي تمت والتي مست القطاع المصرفي والذي يعتبر قانون النقد والقرض (10/90) من أهمها والذي سمح بإنشاء بنوك أجنبية, مما وجدت البنوك التجارية نفسها في منافسة تفرض عليها إثبات وجودها من خلال تحقيق عوائد وتحسين أداءها, كما تعرفنا على أهم العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر للفترة (2009-2016) ومن اجل الإجابة على الإشكالية وللتأكيد او نفي الفرضيات المطروحة قدمنا الدراسة في فصلين رئيسيين أولهما يحتوي على الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، أما الثاني فيتعلق بالدراسة التطبيقية، لذلك سوف نقوم في الخاتمة بعرض النتائج البحث و تقديم التوصيات والاقتراحات، ثم آفاق البحث.

بناءا على ما تم عرضه في هذه الدراسة من إطار نظري وتحليل مالي وإحصائي فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

الجانب التطبيقي:

- حقق بنك الخليج(AGB) أعلى متوسط في معدل العائد على الحقوق الملكية خلال فترة الدراسة (2009-2016) وهو الأكثر كفاءة في تحقيق الأرباح والأفضل في قوته الإيرادية وبالتالي البنوك الاجنبية اكثر كفاءة في تحقيق الارباح وهي توافق دراسة الاستاذ تهتان موراد و دراسة فريد بختو و محمد الجموعي قريشي.
- حققت البنوك الأجنبية بنك الخليج الجزائر (AGB) وبنك سوسييتي جنرال الجزائر(SGA) أعلى متوسط لنسبة السيولة خلال فترة الدراسة (2009-2016) وهو ما يعكس كفاءة البنوك الأجنبية في إدارة مواردها لتحقيق اكبر عائد في الحقوق الملكية (ROE) مقارنة بالبنوك التجارية المحلية خلال هذه الفترة و هو ما يوافق لدراسة فريد بن ختو و محمد الجموعي قريشي.
- حققت البنوك الأجنبية (بنك الخليج AGB وبنك SGA) أعلى متوسط لكفاية رأس المال خلال فترة الدراسة (2009-2016) وهو ما يعكس كفاءة البنوك الأجنبية في قدرتها على رد الودائع والتي تعتبر الأفضل مقارنة بالبنوك المحلية.

الجانب النظري:

-رغم الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية والمتمثلة في قانون النقد والقرض وتعديلاته, إلا أن نتائج هذه الإصلاحات التي اتسمت بالطابع التشريعي لم يكن لها انعكاسات ايجابية في تحسين أداء البنوك التجارية المحلية وهذا ما استنتجناه من الدراسة التطبيقية.

- ان اعتماد تحليل الأداء المالي من قبل البنوك التجارية يتيح لها إمكانية تحديد الانحرافات وأسبابها وكيفية معالجتها والتخطيط المستقبلي من خلال رسم سياسات مناسبة لرفع وتحسين مستوى الأداء .

-يمكن تحليل الأداء المالي السلطات المسؤولة من تحديد مهارات إدارة أصول البنوك التجارية والكشف عن الانحرافات حيث لابد من توفير الشافية لمواصلة الإصلاح النقدي والذي يعتبر خطوة أساسية في الإصلاح حيث من الضروري توفير معلومات محاسبية أكثر دقة ومصداقية وذلك باستخدام المؤشرات المالية لتقييم الأداء.

التوصيات:

انطلاقا من النتائج المتوصل اليها فإننا نقترح بعض التوصيات الممكنة لتحسين الاداء وفعالية البنوك التجارية والمتمثلة في:

-يجب على السلطات النقدية والمالية ان تقوم بتطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية لتنظيم المهنة؛

-تدعيم دور السلطة الرقابية من اجل حماية ملاءة البنوك وخاصة في ظل التواجد المتزايد للبنوك الاجنبية؛

-على المصارف التجارية المحلية تحديد مستويات السيولة في كل بنك وذلك على ضوء التزاماته اتجاه اصحاب الودائع؛

- نظرا لضعف البنوك المحلية خلال فترة الدراسة(2009-2016) في كفاءتها, وعليه نقترح القيام بشكل متواصل تحليل اداء المالي لعمليات كالائتمان والاستثمار والايداع في كل بنك, وهذا يتطلب منها دراسة نواحي القوة والضعف التي تظهرها بيئة العمل الخاصة بالسوق والمنافسة؛

افاق البحث:

من خلال الدراسة التحليلية المعمقة لمحاولة معرفة مدى انعكاس اصلاحات قانون النقد والقرض على ربحية البنوك التجارية الجزائرية للفترة (2009-2016),فقد رأينا انه وللحصول على تقييم جيد للإصلاحات النظام النقدي من الاحسن ان تكون العينة اكبر وتشمل جميع البنوك التي تنشط في السوق المصرفي الجزائري ودراسة عوامل أخرى يمكن أن تؤثر على الأداء المالي في البنوك التجارية, كما تولدت لدينا مواضيع نراها جديرة بأن تكون اولى الاشكاليات والاهتمامات للمواضيع والابحاث القادمة لمساهمتها في تطوير الاداء للبنوك الجزائرية:

- اليات تدعيم السوق المالي الجزائري؛
- تأثير البيئة المصرفية على القدرة التنافسية للبنوك التجارية.

قائمة المراجع

1كتب:

1. عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة**، عمان,دار اليازوري العلمية,2008,ص19

2. ايمن الشنطي,و اخرون,**مقدمة في الادارة والتحليل المالي**, ط الاولى,دار البداية ناشرون وموزعون,2010، ص154

3. حازم محمود عيسى الوادي، **النظام النقدي في الاسلام:دراسة مقارنة**، عالم الكتب الحديث، اربد_الأردن، 2014 .

4. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

5. عبد الغفار حنفي، **ادارة المصارف:السياسات المصرفة–تحليل القوائم المالية–الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والاسلامية**، الدار الجامعية، -2007-2008.

6. عطاالله علي الزبون، **استراتيجيات التحليل المالي**، دار الكتاب الثقافي، الاردن، 2016، ص119

7. نصر حمود مزان فهد، **اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009.

مجلات وملتقيات محاضرات:

1. أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق ،**تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة** ،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية،واقع وتحديات ،الأغواط ،2000.

2. بطاهر علي،**سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي**، مجلة اقتصاديات الشمال الافريقي، جامعة شلف، عدد الاول، 2004.

3. بلعزوز بن علي وكتوش عاشور. **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الاصلاح**،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (واقع وتحديات) ، جامعة شلف.

4. بوقموم محمد، **محاضرات في السوق النقدي وسوق راس المال**، قسم علوم اقتصادية، جامعة 8ماي1945، قالمة، 2013-2014.

5. التجاني الهام و شعوبي محمود فوزي، **تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية "دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري لفترة2005–2011**، ابحاث اقتصادية وادارية، العدد17، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضر بسكرة، 2015.

6. تركي لحسن، مخلوفي عبد السلام، **مداخلة حول: معوقات تطوير النظام البنكي في الجزائر**، ملتقى المنظمة البنكية، المركز الجامعي ببشار. 2006.

7. سعيدي نعمان، **النظام النقدي** ، محاضرات القيت على طلبة السنة اولى ليسانس، قسم التقنيات النقدية والبنكية، جامعة التكوين المتواصل، 2005-2006.

8. سمير عبد الرزاق سرايري، **قياس الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، السعودية، 2008.

9. سنان زهيرمحمد جميل ، سوسن احمد سعيد، تقييم **اداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة و الربحية بالتطبيق على مصارف الموصل للتنمية والاستثمار**، ، مجلة تنمية الرافدين، العدد29، 2007.

10. سنوسي علي، "**محاضرة في نقود والسياسة النقدية**"، **كلية العلوم الاقتصادية**، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة، 2015.

11. فريد بن ختو، محمد الجموعي قريشي، **قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات(DEA)**، مجلة الباحث، العدد12، 2013.

12. محمد الجموعي قريشي، **تقييم اداء المؤسسات المصرفية:دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال 1994-2000**، جزء الاول، مجلة الباحث، العدد03، 2004

13. مفتاح صالح، **أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات**.المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات.جامعة ورقلة ، 2005.

14. مقيمح صبري، **محددات الربحية في البنوك التجارية"دراسة تطبيقية في بنك BADRالجزائري**، مجلة الحقيقة، العدد31، 2004.

15. تهتان موراد و شروقي زيد الدين,**العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية:دراسة تطبيقية من البنوك تجارية خلال2011**-2015, المجلة الجزائرية للاقتصاد,العدد1,(افريل2014)

مذكرات

1. اكن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر**، مذكرة الماجستير(غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.

2. بعلي حسني مبارك، **إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة)، كلية علوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2012.

3. زرياحن محمد، **النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة وهران ، 2011-2012.

4. سعدون عائشة، **ممارسة إدارة الأعمال في البنوك العمومية الجزائرية والبنوك الأجنبية الخاصة**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، إدارة أعمال ،جامعة البويرة ، 2014 .

5. صوفان العيد.**دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخوصصة" دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2010-2011 .

6. علي بطاهر، **اصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري واثرها على تعبئة المدخرات والتمويل و التنمية**. اطروحة دكتوراه(غير منشورة) في علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

7. قادة عبد القادر، **متطلبات تاهيل البنوك العمومية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)جامعة حسيبة بن بوعلي "شلف" 2009.

8. كلثوم صافي، **اثر الانفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات دراسة حالة الجزائر"1990-2010"**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة وهران، 2014-2015.

9. ماجدة مدوخ،**فعاليات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاصلاحات الراهنة دراسة –حالة الجزائر-** ، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2014-2015.

10. محلوس زكية، **اثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية**، مذكرة ماجستير علوم التسيير، غير منشورة، جامعة ورقلة ، 2009.

11. نذيرة توابتي، **محددات الاداء المالي للمؤسسات البنكية دراسة تطبيقية لعينة من البنوك العاملة في الجزائر**، مذكرة ماستر(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية' جامعة ورقلة، 2015-2016.

12. اليمين سعادة,**استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها"دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة اجهزة القياس والمراقبة العلمة سطيف**, مذكرة ماجستير(غير منشورة),كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة الحاج لخضر باتنة,2008-2009.

الجرائد والقوانين:

1-انظر القانون رقم12/86المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بنظام القروض والبنوك.

1-لمادة 03 والمادة 04 على التوالي من قانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988.

2-المادة 07 والمادة 08 على التوالي من قانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988.

3-المادة02 من قانون 88-06 المؤرخ في 12جانفي1988.

4-انظر المواد 118-116 من قانون النقد والقرض 10/90.

4-انظر الامر 01/01 المؤرخ في 2001/02/27 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض.

5- انظر الامر 11/03 الصادر في 26اوت 2003 المعدل والمتمم لقانون 10/09 المتعلق بالنقد والقرض، الجريد الرسمية52.

6-الجريدة الرسمية العدد 27 الصادرة بتاريخ 28 أفريل2004 .

7-الجريدة الرسمية العدد 35 الصادرة بتاريخ 02 جوان2004 .

8-انظر المادة33 من الامر 03/09 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض.

باللغة الفرنسية:

1. -brahim mansouri ,said afroukh,la rentabilité des banques et ses determinants:cas du maroc ,droit et sciences economiques ,universite cadi ayyad, marrakech,2009
2. -koli mbo rolly , determinants de la rentabilite des banques commerciales en rd congo : une analyse econometrique en donnees de panel, de licencie en sciences de gestion, gestion financiere, universite de kinshasa congo ,2012-2013
3. -m. fresard, quels sont les facteurs qui permettent d'expliquer les differences de performance entre les banques de detail françaises, pendant la crise, de 2007 a 2009 , de licencie en sciences economiques ,hec paris, 2011.

المواقع الإلكترونية:

1. http://yaaah.ibda3.org/t97-topic ..2018-04-10
2. www.uobabylon.edu.iq 12/05/2018

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: العائد على حقوق الملكية

اسم البنك	السنوات	صافي الدخل	حقوق الملكية
	2009	21016690	49626164
	2010	32599909	66439732
	2011	34819139	107247403
	2012	27180498	128404864
	2013	30238400	140585363
	2014	29784457	147845349
	2015	29537515	172629808
BNA	2016	31419896	197167323
	2009	1462552	10093668
	2010	2031054	10166795
	2011	2591296	10000000
	2012	3999080	10397913
	2013	5035072	10597867
	2014	4010423	10849620
	2015	3628435	10849620
بنك الخليج	2016	2631793	11000000
	2009	2591701	10597715
	2010	3422827	13353623
	2011	4355723	14355723
	2012	5169254	17505255
	2013	4020080	19374509
	2014	5137029	22220466
	2015	4416399	27925257
سوستي جنرال	2016	5596279	30521853
	2009	45112326644	76060920883
	2010	19168656	106246030
	2011	30260305675	1,21815E+11
	2012	35557303382	1,21815E+11
	2013	20931942640	1,56132E+11
	2014	29807652823	1,62064E+11
بنك الجزائر	2015	33418665081	1,76872E+11
الخارجي	2016	34572413176	1,93791E+11

الملحق رقم 02 : كفاية رأس المال

اسم البنك	السنوات	راس المال	اجمالي الاصول
	2009	41600000	1260737875
	02/07/1905	41600000	1421685356
	2011	41600000	1620662782
	2012	41600000	2060079716
	2013	41600000	2185130565
	2014	41600000	2620619286
	2015	41600000	2719081219
BNA	2016	41600000	2843371178
	2009	10000000	46214110
	02/07/1905	10000000	57308763
	2011	10000000	75211482
	2012	10000000	105239265
	2013	10000000	138962534
	2014	10000000	176819451
	2015	10000000	177377511
بنك الخليج	2016	10000000	189382415
	2009	10000000	155181372
	02/07/1905	10000000	158225705
	2011	10000000	167056894
	2012	10000000	20248582
	2013	10000000	222605512
	2014	10000000	243338316
	2015	10000000	248731962
سوستي جنرال	2016	10000000	297136807
	2009	24500000000	2,18372E+12
	2010	24500000	2367626126
	2011	76000000000	2,63671E+12
	2012	76000000000	2 302 937 528 673,58
	2013	1E+11	2,11144E+12
	2014	1E+11	2,5865E+12
	2015	1E+11	2,60281E+12
بنك الجزائر الخارجي	2016	1,5E+11	2,57401E+12

الملحق رقم 03: نسب السيولة

اسم البنك	السنوات	النقديات	اجمالي الاصول
BNA	2009	82826670	1260737875
	2010	121610230	1421685356
	2011	213006730	1620662782
	2012	246496509	2060079716
	2013	306760161	2185130565
	2014	318233779	2620619286
	2015	325840983	2719081219
	2016	305734845	2843371178
بنك الخليج	2009	16308105	46214110
	2010	25806751	57308763
	2011	21013680	75211482
	2012	31721782	105239265
	2013	46775312	138962534
	2014	60230137	176819451
	2015	49344833	177377511
	2016	29544542	189382415
سوستي جنرال	2009	31022291	155181372
	2010	26415066	158225705
	2011	35211911	167056894
	2012	52841513	20248582
	2013	70247631	222605512
	2014	80916328	243338316
	2015	50025382	248731962
	2016	68754739	297136807
بنك الجزائر الخارجي	2009	279567046	2,18372E+12
	2010	961141488	2367626126
	2011	1,18399E+13	2,63671E+12
	2012	6,42459E+11	2 302 937 528 673,58
	2013	3,90351E+11	2,11144E+12
	2014	5,1701E+11	2,5865E+12
	2015	3,65815E+11	2,60281E+12
	2016	45780715264	2,57401E+12

الملحق رقم 04: متغيرات الدراسة للبنوك التجارية (التابعة والمستقلة).

البنك	السنوات	CA%	LQ	ROE
	2009	3,30%	6,57%	42,35%
	2010	2,93%	8,55%	49,07%
	2011	2,57%	13,14%	32,47%
	2012	2,02%	11,97%	21,17%
	2013	1,90%	14,04%	21,51%
	2014	1,59%	12,14%	20,15%
	2015	1,53%	11,98%	17,11%
BNA	2016	1,46%	10,75%	15,94%
	2009	21,64%	35,29%	14,49%
	2010	17,45%	45,03%	19,98%
	2011	13,30%	27,94%	25,91%
	2012	9,50%	30,14%	38,46%
	2013	7,20%	33,66%	47,51%
	2014	5,66%	34,06%	36,96%
	2015	5,64%	27,82%	33,44%
AGB	2016	5,28%	15,60%	23,93%
	2009	6,44%	19,99%	24,46%
	2010	6,32%	16,69%	25,63%
	2011	5,99%	21,08%	30,34%
	2012	49,39%	26,10%	29,53%
	2013	4,45%	31,56%	20,75%
	2014	4,11%	33,25%	23,12%
	2015	4,02%	20,11%	15,82%
SG	2016	3,37%	23,14%	18,34%
	2009	1,12%	0,01%	59,31%
	2010	1,03%	40,60%	18,04%
	2011	2,88%	4,49%	24,84%
	2012	3,30%	27,90%	29,19%
	2013	4,74%	18,49%	13,41%
	2014	3,87%	19,99%	18,39%
	2015	3,84%	14,05%	18,89%
BEA	2016	5,83%	1,78%	17,84%

الفهرس

فهرس المحتويات

الإهداء II

الشكر III

الملخص IV

قائمة المحتويات V

قائمة الجداول VI

جدول الرموز VII

مقدمة ..... ب

الفصل الأول اصلاحات النظام النقدي وتحليل الأداء المالي للبنوك التجارية

تمهيد 2

المبحث الأول: التطور التاريخي لإصلاح النظام النقدي الجزائري وتحليل الاداء المالي للبنوك التجارية. 3

المطلب الأول: لمحة عامة عن النظام النقدي 3

فرع الأول: تعريف النظام النقدي 3

فرع ثاني: محددات النظام النقدي: 4

فرع ثالث: أهداف النظام النقدي: 4

المطلب الثاني: واقع النظام النقدي في الجزائر 5

فرع الاول: الإصلاحات النقدية في الجزائر في ظل الاقتصاد المخطط مركزيا: 5

الفرع ثاني: إصلاحات النظام النقدي في الجزائر في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق. 5

المطلب الثالث: تحليل الاداء المالي للبنوك التجارية. 19

الفرع الاول: مفاهيم عامة حول تحليل الاداء المالي. 19

الفرع الثاني: أساليب التحليل المالي 19

الفرع الثالث: النسب المالية.....20

اولا: نسب الربحية.....20

المبحث الثاني: الدراسات السابقة. 23

المطلب الاول: الدراسات السابقة باللغة العربية: 23

المطلب الثاني:الدراسات السابقة باللغة الاجنبية: 24

المطلب الثالث: العلاقة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.....26

خلاصة الفصل: 28

الفصل الثاني: دراسة مقارنة بين البنوك التجارية المحلية والبنوك الأجنبية في ظل قانون النقد والقرض

تمهيد 30

المبحث الأول :الطريقة والادوات المستخدمة في الدراسة الميدانية 31

المطلب الأول :الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية.....31

الفرع الأول:خطوات الدراسة 31

الفرع الثاني مجتمع وعينة الدراسة 31

المطلب الثاني :الادوات المستخدمة في الدراسة.....32

المطلب الثالث: مصادر جمع البيانات والبرامج المستخدمة: 33

الفرع الاول :مصادر جمع البيانات 33

الفرع الثاني :البرامج المعتمدة في الدراسة.....33

المبحث الثاني :عرض النتائج ومناقشتها 33

المطلب الأول :عرض النتائج 33

الفرع الأول :مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية عينة الدراسة ..... **Erreur ! Signet non défini**.

الفرع الثاني :الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة 35

المطلب الثاني: الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة.....35

اولا: الدراسة مقارنة لمؤشر الربحية.....35

المطلب الثالث: نتائج الدراسة 37

خلاصة الفصل: 39

الخاتمة: 41

قائمة المراجع 44

الملاحق.....48

فهرس المحتويات.....53